

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالتعثر

المصرفي

دراسة حالة: البنك الوطني الجزائري - وكالة تيارت - 2014-2016

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص : إدارة مالية

الأستاذة المشرفة:

إعداد الطالبتين:

د. عبد الرحيم ليلي

● عقاد ريم أمينة

● جلالى نجمة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ

السنة الجامعية: 2017 - 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
الَّذِي أَحْتَسِبُ عَلَىٰ نِعَمِهِ
أَنَّيَ الْبَاقِينَ
سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ
وَكَرِيمُكَ وَسَعِيدُكَ
وَكَرِيمُكَ وَسَعِيدُكَ

قال الله تعالى :

يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا

مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا

تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

(المجادلة: 11)

الفهرس

كلمة شكر

قائمة الأشكال والجداول

1 مقدمة

الفصل الأول: التحليل المالي

7 المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي، استعمالاته وشروطه

7 المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

9 المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي:

12 المطلب الثالث: شروط التحليل المالي

13 المطلب الرابع: الاطراف المستفيدة من التحليل المالي

16 المبحث الثاني: معايير و خصائص التحليل المالي:

16 المطلب الأول: معايير التحليل المالي وخصائصها:

20 المطلب الثاني: خصائص واهمية التحليل المالي

22 المطلب الثالث: مصادر المعلومات اللازمة لتحليل المالي:

المبحث الثالث: انواع التحليل المالي ومراحله:.....25

المطلب الأول: مراحل التحليل المالي 25

المطلب الثاني: التحليل المالي عن طريق الاساليب: 26

المطلب الثالث: اسس اختيار النسب المالية وانواعها: 28

الفصل الثاني: التنبؤ بالتعثر المصرفي

المبحث الأول: التعثر المصرفي.....41

المطلب الأول: المخاطر المصرفية وأنواعها: 41

المطلب الثاني: الديون المتعثرة و أسبابها 45

المطلب الثالث: التعثر ومراحله..... 50

المبحث الثاني: التنبؤ بالتعثر.....57

المطلب الأول: مفاهيم التنبؤ وخطوته..... 57

المطلب الثاني: علاقة التحليل المالي بالتنبؤ..... 60

المطلب الثالث: مقومات عملية التنبؤ 61

المبحث الثالث: طرق التنبؤ بالتعثر المصرفي.....65

المطلب الأول: أساليب التنبؤ بالتعثر المصرفي: 65

المطلب الثاني: التنبؤ بالتعثر المصرفي 68

المطلب الثالث: النسب المالية الأكثر استخداما في بناء نماذج التنبؤ بتعثر المؤسسات 78

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري وخدماته 83

المطلب الأول: نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري 83

المطلب الثاني: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2016 87

المطلب الثالث: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري 88

المبحث الثاني: ميزانية البنك الوطني لوكالة تيارت 94

المطلب الأول: تقديم جانب الأصول 94

المطلب الثاني: تقديم جانب الخصوم 96

المطلب الثالث: عرض قائمة النتائج 98

المبحث الثالث: التنبؤ بالتعثر المصرفي باستخدام النماذج 101

المطلب الأول: التنبؤ بالتعثر المصرفي استنادا إلى نموذج التمان (Altman) 101

المطلب الثاني: التنبؤ بالتعثر المصرفي باستخدام نموذج Sherrord 104

المطلب الثالث: التنبؤ بالتعثر المصرفي باستخدام نموذج KIDA 106

المطلب الرابع: استخراج النسب المالية المطبقة من طرف البنك الوطني الجزائري 107

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
	النسب المالية الأكثر استخداما في التنبؤ بالتعثر المصرفي	01-02
	توزيع موظفي ولاية تيارت	01-03
	نموذج آتمان	02-03
	نموذج شيورود	03-03
	نموذج كيدا	04-03
	نسب التداول	05-03
	نسب الرفع المالي	06-03

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
	عرض جانب الاصول	الملحق 1
	عرض جانب الخصوم	الملحق 2
	عرض قائمة النتائج	الملحق 3
	رزمة البنك الوطني الجزائري	الملحق 4

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
	الجهات المستفيدة من التحليل المالي	01-01
	المخاطر المصرفية الرئيسية	01-02
	الاساليب المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المصرفي	02-02
	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	01-03
	الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540	02-03

الملخص

يعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر، و قد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة الى تغيير طبيعتها و من هنا ظهر التحليل المالي كأداة للتنبأ بالتعثر المصرفي، وذلك للتقليل من الآثار السلبية و منح المصرف قدرة على الاستمرارية او الخروج من النشاط المصرفي باقل تكلفة ممكنة و ذلك عن طريق نماذج التحليل المالي التي تسمح بالتعرف على الاوضاع تلك المصارف في وقت مبكر .

و من الدراسة الميدانية توضح لنا ان البنك الوطني الجزائري يستخدم التحليل المالي لتقييم الاداء دون التطرق الى التنبأ بالتعثر المصرفي .

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، التنبأ، التعثر المصرفي.

Résumé :

Le secteur bancaire est l'un des secteurs les plus exposés aux différents risques qui ont été augmentés au cours des dernières années avec un changement de nature pour ces risques, ce qui a engendré l'apparition de l'analyse financière comme un outil de prédire l'incapacité et de donner au secteur bancaire un nouveau souffle pour continuer ou de quitter l'activité financière avec un minimum des pertes évitables et ce grâce à l'exploitation des modèles de l'analyse financière bancaire qui permettent d'identifier et faire un diagnostic à jeune âge sur l'état de nos impôts .

Lors de notre étude locale au sein de la banque nationale d'Algérie, il s'est avéré que cette dernière utilise l'analyse financière pour évaluer les performances sans entrer dans les

Prévisions de défaut.

Mot clé :

l'analyse financière ; prédire; l'incapacité des banques.

مقدمة

مقدمة:

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الاقتصادية الهامة، والتي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد لما لها من تدخلات أخرى بحيث يعتبر مؤشرا رئيسيا حول حيوية الوضع الاقتصادي ودورا هاما في اقتصاديات الدول العظمى ويتجلى هذا الدور فيما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة كقبول الودائع، منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير مباشرة وفتح الإعتمادات المستندية التي تساعد في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية.

ومع التطور الإقتصادي والإجتماعي ظهرت مخاطر عديدة تهدد مكانة المصارف وإستقرارها تجلى البعض منها في: المخاطر السياسية، مخاطر سوء الإدارة، مخاطر قانونية، مخاطر تقلبات الأسعار، إرتفاع أسعار الفائدة، زيادة الديون، وبالتالي تزايد احتمالات تعرضها للتعثر وما ينتج عنه من آثار سلبية على المؤسسة والمستثمرين والإقتصاد والمجتمع ككل.

ومن هنا ظهرت أهمية التحليل المالي كأداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف وكذلك مساهمة جانبه المستحدث في التنبؤ بالتعثر المصرفي من خلال نماذج التحليل المالي الحديثة التي أصبحت ذات أهمية كبيرة وإستعمال واسع لما لها من نتائج صائبة ودقيقة حول التعثر المصرفي وقدرة تنبؤية عالية لكل نموذج من أجل إتخاذ القرارات الصائبة والرشيده ووضع الإجراءات التصحيحية قبل الوصول إلى حالة الإفلاس وتوضيح الصورة الحديثة لوضعية المصارف وحمايته مستقبلا بالإضافة إلى عملائه ونوعية الإستثمار المناسبة.

طرح لإشكالية:

من ما سبق ذكره نطرح الاشكالية التالية

ما مدى إعتقاد المصارف على التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالتعثر المصرفي؟

إنطلاقا مما سبق نطرح التساؤلات التالية:

__ ما المقصود بالتحليل المالي و ما هي اهدافه و ادواته؟

__ ما مفهوم التعثر المصرفي وكيفية التنبؤ به؟

__ ما مدى تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي من طرف البنك الوطني الجزائري؟

الفرضيات:

- التحليل المالي هو عبارة عن عملية تقييم الاداء للمؤسسة انطلاقا من البيانات المحاسبية فقط .
- التعثر المصرفي سببه المخاطر المصرفية ويتم التنبؤ به عن طريق الأدوات التقليدية.
- يتم تطبيق نماذج التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر من طرف البنك الوطني الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

أولا: أسباب ذاتية:

يتماشى موضوع المذكرة مع طبيعة تخصصنا في قسم الإدارة المالية.

ثانيا: أسباب موضوعية:

تزايد عدد المصارف المتعثرة في الآونة الأخيرة خصوصا مع ظهور الأزمة المالية. التعرف على مدى اعتماد المصارف الجزائرية وبالأخص تيارت على الأساليب المختلفة للتنبؤ بالتعثر المصرفي.

تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي في إحدى المصارف الجزائرية.

أهمية الموضوع:

للموضوع أهمية بالغة من خلال إبرازه لدور التحليل المالي في المصارف بناء نموذج يساعد على إتخاذ القرارات الصائبة للمصارف في المستقبل. تحليل ظاهرة التعثر المصرفي وضبط مفاهيمه وكيفية التنبؤ به.

أهداف الموضوع:

1. أخذ فكرة واسعة حول التحليل المالي وجوانبه المستحدثة.
2. توفير مرجع جديد لمختلف المراجع السابقة.
3. تحديد النماذج التي تقوم بالتمييز بين المصارف المتعثرة والغير متعثرة.
4. توضيح أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المصرفي

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

تمحورت الدراسات حول البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 545.

الحدود الزمانية:

خلال السنة الممتدة من 2014-2016

المنهج المستخدم:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات الفرضيات تم المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي بحيث تم إستخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري القائم على جمع المعلومات الخاصة بالموضوع محل الدراسة، و تم إستخدام المنهج التحليلي للبنك الوطني الجزائري وإجراء مقابلات مع العاملين في البنك.

الدراسات السابقة:

1. عمر أكرم عمر الطويل، "مدى إعتتماد المصارف على التحليل المالي للتنبأ بالتعثر" دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، الدراسة عبارة عن رسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، جامعة إسلامية، غزة، 2007-2008، ومن أهدافه :

- معرفة مدى إعتتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة من أدوات التنبؤ بالتعثر.

- معرفة درجة استفادة المصارف التجارية الوطنية من التحليل المالي للتنبأ بالمستقبل.

2. سعاد عون الله، "إستراتيجيات إدارة التعثر المصرفي" تجارب دول عربية، الدراسة عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم إقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2014، ومن أهدافها:

- التعرف على مفهوم التعثر وحجمه في القطاع المصرفي وتحديد أهم العوامل والأسباب لهذه الظاهرة.

3. غريي زهرة، "مدى فعالية المؤشرات المالية ودورها في التنبأ بالفشل المالي في المصارف" دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA الدراسة عبارة عن رسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2013، ومن أهم أهدافها:

- تشخيص الفشل المالي.

- توضيح أهم المخاطر التي تواجهها المصارف و الإنعكاسات السلبية للتعثر القروض المصرفية.

صعوبات البحث:

__ قلة المراجع الخاصة بالتنبؤ بالتعثر المصرفي.

__ ضعف التأطير من جهة البنك الوطني الجزائري.

__ غياب البيانات الخاصة بالتحليل المالي.

هيكل البحث:

لقد قسمنا دراستنا لهذا البحث الى ثلاثة فصول، فقد جاء في الفصل الاول التحليل المالي، اما في الفصل الثاني فقد تم التطرق الى التنبؤ بالتعثر المصرفي، واخيرا في الفصل الثالث تم التطرق الى دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540.

الفصل الأول

تمهيد:

حدد المفهوم الحديث للإدارة المالية عددا من الواجبات التي يجب القيام بها ألا وهي التخطيط المالي و الرقابة و الحصول على الأموال واستثمارها، وحيث أن القيام بأي من هاته الوظائف المهمة يتطلب دائما توافر كمية مناسبة من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها إلا بإجراء عملية التحليل المالي الذي يعتبر خطوة تمهيدية ضرورية للتعرف على المركز المالي الحالي للمؤسسة قبل التفكير من وضع خطط مستقبلية، ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل، لذا فإنه يعتبر أداة الكشف على مواطن القوة ومواطن الضعف في المركز المالي وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربحية فنقاط القوة تتبع للإدارة فرصة استغلالها وتطويرها، أما نقاط الضعف فتتيح لها فرصة التعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها مبكرا حتى لا تعيق الخطط المستقبلية.

ويعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليدا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن وهي الفترة التي تميزت فيها بلدان كثيرة ومن أهمها الولايات المتحدة الأمريكية بالكاد الكثير من الدول التي تميزت بظهور عمليات الغش والخداع الممارس من بعض المؤسسات مما أدت إلى تدخل المشرع و فرض نشر المعلومات المالية في شكل وظيفة جديدة للإدارة المالية وهي التحليل المالي ومنذ ذلك الوقت أصبح للتحليل المال أهمية كبيرة وأفضى دو نطاق واسع في تطبيقه في شتى الميادين وخاصة المصارف بإعتباره أداة ذات ميزة جيدة تقدم مساعدة لا بديل عنها.

انطلاقا من المفاهيم السابقة يمكن تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث (1): مفاهيم عامة حول التحليل المالي، استعمالاته وشروطه.

المبحث (2): معايير وخصائص التحليل المالي.

المبحث (3): أنواع التحليل المالي ومراحله.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي، استعمالاته وشروطه:

يضم هذا المبحث مفاهيم عامة وشاملة حول التحليل المالي باعتباره اداة هامة في الادارة المالية، وكذلك الاسباب الرئيسية التي تساعد المؤسسة في اتخاذ القرارات المناسبة، وكذلك مختلف اغراض استعماله او الشروط الواجب توفرها، من أجل تحليل مالي سليم .

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي.

يأخذ التحليل المالي مجموعة من التعاريف تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

التعريف الأول: التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم اداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.⁽¹⁾

التعريف الثاني: يعتبر التحليل المالي عملية تقييم وتفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها من اجل اتخاذ القرارات المستقبلية.⁽²⁾

التعريف الثالث: التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباط بينها وإثارة الاسئلة حول مداولتها في محاولة تفسير الاسباب التي ادت الى ظهور هاته البيانات، والكيفيات التي تكون عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع على اظهارها.

¹ عامر عبد الله، التحليل والتخطيط المالي المتقدم، دار البداية، عمان، 2015، ص 199.

² اجمل احمد توفيق، اساسيات الادارة المالية، دار النهضة، بيروت، 1987، ص 75.

التعريف الرابع: التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية حول نشاط المشروع والتي تساهم في تحديد اهمية، وخواصها الانشطة المالية، التي يتم استخدام هذه المؤشرات من اجل تقييم المشروع بقصد اتخاذ قرار مناسب.⁽¹⁾

من الدراسة للتعريف السابقة تبين انها تركز على آلية التحليل المالي وعلاقتها بالبيانات، والمعلومات المحاسبية، بالإضافة الا انها تظهر وتوضح الهدف العام من التحليل المالي.

ولتعريف شامل وبسيط يعرف التحليل المالي على انه عملية تحويل كم هائل من البيانات والارقام المالية الى كم اقل اكثر فائدة و دقة من اجل عملية اتخاذ القرار .

وباعتبار ان التحليل المالي قائم على البيانات المالية فلا بد من استعراض وجزء لبعض من هته البيانات وما تؤديه من دور في عملية التحليل المالي.⁽²⁾

1- الميزانية العمومية للمؤسسة: والتي تظهر حجم الاصول المستثمرة في نشاط المؤسسة وما يقابلها من التزامات وحقوق الملكية، والتي يجب ان تكون مساوية لها والميزانية العمومية عبارة عن بيان مالي في لحظة معينة تبين مقدار الاصول والخصوم المتراكمة خلال فترة زمنية معينة (غالباً سنة مالية).

2- قائمة الدخل: وتبين هذه القائمة الارباح والخسائر المحققة في المؤسسة خلال فترة زمنية محددة وهي تبين مقدار الايرادات المحققة فعلاً، وكذلك النفقات المتحققة للحصول على تلك الايرادات، والفرق بينهما يشكل الربح او الخسارة في المؤسسة،

3- بيان التدفقات النقدية: وهي من القوائم المالية المهمة لحسابات المؤسسة والتي تعبر عن مقدار التدفق النقدي الداخلى والتدفق النقدي الخارج يشكل السيولة النقدية المتوفرة

¹ ناجي وليد الحيايلى، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، طبعة الاولى، دار وائل، عمان، 2009، ص 13.

² نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة تطبيقية، طبعة الاولى، دار البداية، عمان، 2012، ص 10.

للمؤسسة ويبين مدى مقدرتها على مواجهة متطلبات والتزامات المؤسسة النقدية خلال تلك الفترة التشغيلية.

المطلب الثاني: استعمالات التحليل المالي:

اولا: استعمالات التحليل المالي:

(1) التحليل الائتماني:

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الاخطار المتوقعة ان يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا الى نتيجة هذا التقييم، وتعتبر ادوات التحليل المالي الاطار الملائم والفعال التي تمكن المحلل من اتخاذ القرار المناسب وذلك لما تهدف الادوات من قدرة على التعرف على المخاطر المالية اذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخلصة من التحليل.⁽¹⁾

(2) التحليل الاستثماري:

ان من افضل التطبيقات العملية للتحليل المالي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في اسهم الشركات واسناد القرض ولهذا الامر اهمية بالغة لجمهور المستثمرين من افراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدهم.

ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على الاسهم والسندات فقط بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات بحد ذاتها والكفاءة الادارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات .

(3) تحليل الاندماج والشراء:

¹ زياد رمضان ومحفوظ جودة، ادارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتخذة، القاهرة، 2008، ص 299.

- ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة الانضمام وحدتين اقتصاديين او اكثر معا.

- وفي حالة رغبة المؤسسة في شراء مؤسسة اخرى، تتولى الادارة المالية عملية التقييم والتحليل المالي للمشتري، فتقدر القيمة الحالية للمؤسسة المراد شراءها، كما تقدر الاداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الادارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل وذلك لأجل تقييم العرض المقدم والقسم على مدى مناسبته.⁽¹⁾

4) التحليل المعتمد على تقييم الاداء:

- تعتبر ادوات التحليل المالي ادوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم الاداء للمؤسسة وكفاءتها في ادارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة ادائها بمؤسسات اخرى تعمل في نفس المجال، وفي مجالات اخرى، ومن الجدير بالذكر ان هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الاطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل: الادارة، المستثمرين، المقرضين.

5) التخطيط:

تعتبر عملية التخطيط امرا هاما وضروريا لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها اسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء المؤسسة المتوقعة بالاستدلال بالأداء السابق لها، وهنا تلعب ادوات التحليل دورا هاما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الاداء الحالي وتقدير الاداء المتوقع.⁽²⁾

ثانيا: حدود الاستفادة من التحليل المالي:

¹ مفلح محمد عاقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006، ص 234.

² فيصل محمود الشواورة، مبادئ الادارة المالية، ط1، دار المسيرة، عمان، 2012، ص 243ز

بالرغم من أهمية التحليل المالي واستعمالاته الشتى وباعتباره المساهم الاول في عملية اتخاذ القرارات الا ان معلوماته يسودها بعض السلبيات وأوجه قصور كثيرة تجعل امكانية الاعتماد عليه خاطئة ويمكن ان تؤدي الى نتائج غير صحيحة ودقيقة ويمكن ادراج هته العيوب الى عيوب تخص البيانات المحاسبية باعتبارها العنصر الاساسي للتحليل المالي وعيوب تخص التحليل المالي بحد ذاته.

1) عيوب البيانات المحاسبية:

بالرغم من أهمية البيانات المحاسبية من اجل التحليل المالي الا انه هناك حدود في الاستفادة من هاته البيانات باعتبار انها تخضع لبعض الفروض المحاسبية مثل: فرض ثبات القيمة الشرائية للنقود وما يترتب عن ذلك من ان قيمة الاصول بقائمة المركز المالي يتم التعبير عنها بقيمة شرائية مختلفة عن قيمتها الحالية.

2) عيوب متعلقة بالتحليل المالي بحد ذاته:

ان ارتفاع اي مؤشر من مؤشرات التحليل المالي ليست دليلا على تحسن الوضع للمؤسسة. مثل: استخدام المؤسسة لأموالها النقدية في تسديد بعض التزاماتها سيؤدي الى ارتفاع نسبة التداول، ولكن هذا ليس دليلا على تحسن السيولة للمؤسسة بل العكس اصبحت اسوء مما كانت عليه.⁽¹⁾

بالإضافة الى ان التحليل المالي بالنسب يعتمد على الارقام الاجمالية، وبالتالي تكون النتائج غير دقيقة وفي بعض الاحيان مضللة اي غير مفهومة.

كذلك تتركز الكثير من الارقام المستخدمة في التحليل المالي في مد كبير على التقديرات الشخصية للمحللين مما يجعلها لا تمثل الوضعية المالية للمؤسسة تمثيلا دقيقا.

¹Anne britton and ohris waterston ,financial accounting, faiancial times, united kindun, 1999, p 139.

يختلف هيكل الميزانية ومكوناتها من مؤسسة الى اخرى ومن قطاع الى اخر وبالتالي يصبح من الخطأ تعميم نسبة معينة على كافة المؤسسات.⁽¹⁾

المطلب الثالث: شروط التحليل المالي

ينبغي ان تتوفر في التحليل المالي شروط معينة ليصبح نموذجيا ومن اجل الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار ومن هذه الشروط مايلي :

- 1- يجب ان يتوفر في التحليل المالي المرونة اي قابليته وقدرته على التغيير بين فترة واخرى بحيث يتلائم مع متطلبات التغيير الحاصلة خلال هاته الفترة
- 2- يجب ان يكون التحليل المالي شاملا لأنشطة المؤسسة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المؤسسة ولايمنع من ان يكون التحليل المالي جزئيا اذا اقتضت الضرورة واتخاذ قرار معين في نشاط معين.
- 3- يجب ان يكون التحليل المالي اقتصاديا في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت.
- 4- يجب ان يركز التحليل المالي على اسس التنبؤ في المستقبل وليس على اساس دراسة الظروف التاريخية للمؤسسة ويجب ان يكون التنبؤ اما قصير الاجل او طويل الاجل مثل: اعداد خطة تمويل للسنوات القادمة ودراستها او التوقعات للتدفقات النقدية خلال الفترة القادمة وهكذا ايضا بالنسبة للأرباح المتوقعة.
- 5- يجب ان يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الانجاز لكي لا يجعل المعلومات او البيانات متقدمة من ناحية الوقت.
- 6- يجب ان تكون الاداة المستخدمة في التحليل المالي فعالة وموضوعية وكذلك حديثة لكي يتم التوصل الى نتائج واقعية ودقيقة.

¹ مبارك ملوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 54.

7- مدى تطور الاساليب والادوات للتحليل المالي مع التقدم العلمي والتكنولوجي والاتصالات التي شهدها العالم في عصر العولمة.⁽¹⁾

المطلب الرابع: الاطراف المستفيدة من التحليل المالي

للتحليل المالي اطراف عديدة تستفيد من نتائجه:

اولا: الأطراف الداخلية في المؤسسة:

1) التحليل المالي لإدارة المؤسسة: وتعني بها المستويات المختلفة من الادارة من مجلس الادارة والمدراء، العاملين، رؤساء الاقسام وكل منها يهتم حسب المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه، الا ان جميعهم يسعون من اجل تحقيق اهداف المؤسسة، وتحقيق مصلحة المساهمين المتمثلة في تعظيم قيمة حق الملكية وايضا الدائنين من حيث التأكد على سداد مستحقاتهم عند تاريخ الاستحقاق.

2) التحليل المالي الموجب للعاملين: يمكن القول بصفة عامة ان اهم الجهات ذات المصلحة المشتركة في المؤسسة هما:

أ) المالكون.

ب) العاملون.

ومن المعروف ان احد اهم اهداف الادارة هي ارضاء العاملين ويتم ذلك من خلال اطلاعهم على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة ووضعها النقدي ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها وفاعلية سياستها

¹عمار أكرم عمار الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي، رسالة مقدمة استكمالاً، ماجستير علوم المحاسبة والتمويل، جامعة الاسلامية غزة، 2008، ص 16.

وقرارها، وغيرها من جوانب القوة والتي تعد سندا قويا لقدرتها على الاستمرارية والنمو مما يعزز من ارتباط العاملين فيها، ويقلل من معدل دوران العمل.⁽¹⁾

ثانيا: الأطراف الخارجية في المؤسسة:

1) التحليل المالي الموجه للموردين: يقوم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه، واستقرار اوضاعه المالية، ويعني هذا دراسة وتحليل المديونية للمتعاملين في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يريد الاستمرار في التعامل مع اي من هؤلاء المتعاملين او يخفض هذا التعامل او يلغيه، وبذلك ستفيد المورد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية.

2) المستثمرون: بغض النظر اذا كانوا حاليين او مستقبليين ويشمل اصحاب رأس المال العامل، او اولئك الذين يرغبون في الاستثمار مجددا في المشروع القائم، حيث يسعى كل منهم الى التعرف على الارباح التي تحققها المؤسسة حاليا او مستقبلا، ويسعون ايضا الى التعرف على العائد من الاسهم وقدرة المؤسسة النقدية في الاستمرارية لدفع الارباح لمستحقيها.⁽²⁾

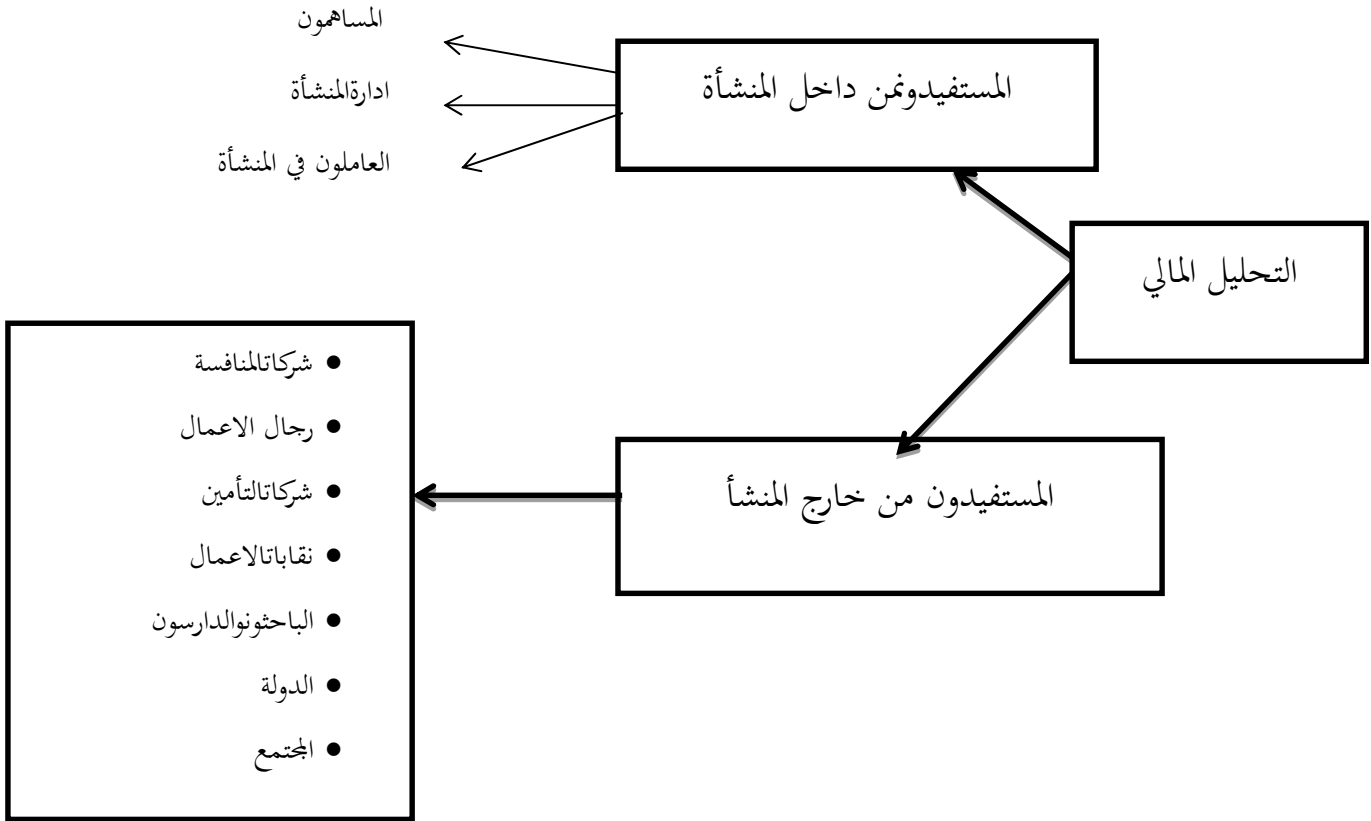
3) التحليل المالي الموجب للدائنين: يقصد بالدائنين الاشخاص الذين اكتبوا سندات اقراض للمؤسسة او الاشخاص المحتمل شراءهم للسندات المصدرة او الاككتاب في القرض الجديد او بعدد اقراض الاموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن مصرفا او مؤسسة، وبالتالي هؤلاء الدائنون يهتمون بسيولة المؤسسة، اي على قدرتها في تسديد القروض بمواعيد استحقاقها وكذلك الفوائد المترتبة.⁽³⁾

الشكل (1،1): الجهات المستفيدة من التحليل المالي بشكل عام:

¹ حمزة محمود زيدي، التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل، دار الوراق، الاردن، 2010، ص 55.

² عدنان تايه النعيمي وراشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري، الاردن، 2001، ص 31.

³ نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره، ص 14.



المصدر: عدنان تايه نعيمة، سعود مهيدي، الادارة المالية نظرية وتطبيق، دار المسيرة، اردن،

2007، ص 100.

المبحث الثاني: معايير وخصائص التحليل المالي:

سنتطرق في هذا المبحث الى عدة عناصر هي: معايير التحليل المالي والمتمثلة في اربعة معايير وهي المعايير التاريخية، معايير الصناعة، معايير مستهدفة ومعايير مطلقة كما سنتناول خصائص هذه المعايير وخصائص التحليل المالي وأهميته ثم أخيرا سنوضح مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي والتي تنقسم بدورها الى قسمان مصادر داخلية ومصادر خارجية.

المطلب الاول:معايير التحليل المالي وخصائصها:

أولا: معايير التحليل المالي:

المعيار هو أداة يقاس عليها شيء معين بهدف إعطاء حكم معين وتفسير نتائجه وهو ما ينطبق على التحليل المالي حيث يوجد اربع معايير لمعرفة مستوى الأداء المالي للمؤسسة سنوضحها فيما يلي:

1- المعايير التاريخية:

- وهو ما يعرف بالمقارنة عبر الزمن حيث يشتق هذا المعيار من فعاليات المؤسسة ذاتها ولذلك فهو يجسد صورة الأداء السابق للمؤسسة، وخلال فترة زمنية محددة، وبالتأكيد فإن هذا المعيار سوف يساعد في دراسة اتجاهات نسب السنة الحالية مع مثيلاتها من متوسطات السنوات السابقة مما يعطي القدرة على مقارنة أداء المؤسسة مع نفسها وعلى مدار الفترات الزمنية المتعاقبة، الأمر الذي يساعد في تقييم الأداء الحالي مع الأداء السابق وبيان فيما إذا كانت المؤسسة في تطور من ناحية الأداء أو أن أدائها يميل الى الهبوط.⁽¹⁾

- حيث تعتمد هذه المعايير على مجموعة المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة ومقارنتها مع النتائج الحالية فمثلا تتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار او نسبة السيولة للعام الحالي إعادة تقييمه مع السنوات السابقة وملاحظة مدى تطور هذه النسب نحو

¹ حمزة محمود زيدي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

الأحسن أو الأسوء وهي تعبر عن مجموعة المعايير المتولدة داخل المؤسسة والمقبولة من قبل المحلل للمقارنة.⁽¹⁾

- إذ يعتمد لهذا الغرض اداء المؤسسة لسنوات السابقة او لسنة اساس وهذا المعيار يعكس مدى التطور في أنشطة وفعاليات المؤسسة.⁽²⁾

- وهذه المعايير تستند الى مؤشرات التاريخية التي استخرجت من الكشوفات المالية للمؤسسة.
- وعليه يمكننا القول ان المعايير التاريخية هي القيام بعملية مقارنة بين نتائج المتحصل عليها في فترة زمنية ماضية مع النتائج المتحصل عليها في الفترة الحالية لنفس المؤسسة وهذا لمعرفة ما إذا كان أداء المؤسسة يسير في الطريق الايجابي او العكس وهو الطريق السلبي.

2- المعايير الصناعية:

- يعتمد بالمعيار الصناعي ايجاد متوسط العلاقة لكل نسبة لمؤسسات التي تعمل في قطاع معين، بحيث تصبح هذه العلاقة بمثابة معايير تقارن فيها المؤسسات التي تنتمي لهذا القطاع ويفترض في هذا النوع من المعايير ان تكون المؤسسات متماثلة الحجم، الموقع الجغرافي ونوع الموجودات المستخدمة وغيرها وليس من السهولة الحصول على هذا النوع من التماثل مما يجعل المقارنة امر شاق.⁽³⁾

- وهذه المعايير تعتمد على المؤشرات التي يتفق عليها من قبل المؤسسات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة، حيث تقوم معظم المؤسسات في عالم ان لم يكن كلها بوضع معايير ومؤشرات او نسب يمكن من خلالها الحكم على وضع المؤسسة او مقارنة الوضع الحقيقي للمؤسسة مع هذه المعايير، ومن ثم يطلق عليها المعايير الصناعية.⁽⁴⁾

¹ عدنان تايه النعيمي وآخرون، الادارة المالية النظرية والتطبيق، ط 4، دار المسيرة، عمان، 2011، ص 102.

² عدنان تايه نعيمى وارشيد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

³ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

⁴ عبد الستار الصباح، سعود العامري، مرجع سبق ذكره، ص 54.

- وهو أكثر المعايير استعمالاً، ويستخرج بإيجاد متوسط مأخوذ من مجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة، من فترة زمنية واحدة وقد واجه هذا المعيار بعض المشكلات منها على سبيل المثال :

أ- صعوبة تحديد و تصنيف الصناعات لتنوع انشطتها .
ب- صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة ، وحتى الصناعات الممكن ان تصنف ضمن الفئة نفسها فيصعب اجراء المقارنة فيها بينها.

ج- اختلاف الظروف التاريخية، الحجم، المستوى التكنولوجي ونمط الإنتاج لان هذه العوامل تؤثر في تركيبة المؤسسة المالية و تجعل المقارنة مع متوسط الصناعة لا معنى له⁽¹⁾

- و عليه فإن المعيار الصناعي هو مقارنة تلك النسبة او المتوسط المستخرج من عدد كبير من المؤسسات التي لها نفس الحجم و تعمل في نفس النشاط و المكان الجغرافي و خلال نفس الفترة الزمنية ... و غيرها مع نتائج المؤسسة وهذا بغرض معرفة ما اذا كانت المؤسسة جيدة العمل او متوسطة او دون المتوسطة، ومن ابرز مميزات هذا المعيار الصعوبة وذلك لعدة اسباب ابرزها صعوبة تماثل المؤسسات .

3- المعايير المستهدفة :

هي معايير تعتمد على الخطط المستقبلية للمؤسسة و البيانات التي ترد فيها و يمكن للمحلل ان يقارن بين هذه المعايير التخطيطية مع المعايير المتحققة فعلا لفترة زمنية ماضية و يعبر تطبيق هذه المعايير عن مدى تنفيذ الخطط الموضوعة مسبقا .⁽²⁾

- حيث تستوحي هذه المعايير من البيانات التي توضع في الخطة و يمكن للمحلل ان يقارن ما هو متحقق فعلي و ما هو مخطط له ان يحصل او يتحقق .⁽¹⁾

¹ فيصل محمود الشاورة، مرجع سبق ذكره ، ص 251.

² عدنان تايه النعيمي و الاخرون، مرجع سبق ذكره، ص 102.

- اذ تعد الإدارة مسبقا و ضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى للوصول اليها ضمن الخطة، و عليه يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي (2).
- نقصد بالمعايير المستهدفة مقارنة تلك النتائج المخطط لها و التي تضعها مؤسسة معينو وتهدف للوصول اليها في ظل ما يتوفر لها من امكانيات مادية و بشرية مع نتائج المتحصل عليها في الواقع .

4-المعايير المطلقة:

- وهي المعايير التي تأخذ صفة ثابتة او مقدار ثابت تم إختيارهبناء على تجارب و دراسات ميدانية و قد تم الاتفاق على هذا المعيار بين مؤسسات كثيرة و كتاب كثيرين لدراسة حالة معينة و يستخدم هذا المعيار من اجل مقارنة ما هو فعلي او متحقق مع هذا المعيار (3).
- حيث ان هذا المعيار " يقيس كفاءة سيولة المؤسسة في الأجل القصير و يأخذ المعيار قيمة مطلقة ثابتة في ضوءها تقارن القيمة المماثلة للمؤسسة مع هذه القيمة " (4).
- اي ان المعيار المطلق هو معيار ثابت تم الإتفاق عليه من طرف عدة مؤسسات و كتاب حيث انه يوضع بناء على تجارب و دراسات ميدانية بحيث تقوم المؤسسة بمقارنة نتائجها مع هذا العيار .

ثانيا : خصائص معايير التحليل المالي :

- تتميز معايير التحليل المالي بالعديد من الخصائص هي : (5)

¹ عبد الستار الصياح و سعود العامري، مرجع سبق ذكره، ص 54.

² عدنان تايه النعيمي و ارشيد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

³ عبد الستار الصياح و سعود العامري، مرجع سبق ذكره، ص 53.

⁴ عدنان تايه النعيمي و ارشيد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

⁵ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006، ص 242.

- 1- ان يتصف المعيار بالواقعية، اي بإمكانية تنفيذه، لا ان يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه و لا ان يتصف بالتواضع فيمكن الوصول اليه بسهولة .
- 2- ان يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، و إن كان هذا لا يصنع من إدخال تعديلات عليه إذ دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة .
- 3- ان يتصف المعيار بالبساطة و الوضوح و سهولة التركيب و ان لا يحتمل أكثر من معنى.

المطلب الثاني: خصائص واهمية التحليل المالي

اولا: خصائص التحليل المالي:

يتميز التحليل المالي بالعديد من الخصائص:⁽¹⁾

يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية والمصادر الاخرى كأساس للدراسة والتحليل وهي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي.

- 1- يتضمن التحليل المالي اعادة تبويب بعض البنود والقوائم المالية بطريقة تسمح بعملية التحليل.
- 2- هناك العديد من الاساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية.
- 3- ان التحليل المالي لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب وانما يسعى الى البحث الى ما وراء هذه المؤشرات والنسب مدلولات تساعد في اتخاذ القرار حيث لا يقتصر دور المحلل المالي على احتساب هذه النسب واستنباط العلاقة بين هذه النسب والمؤشرات.

ثانيا: أهمية التحليل المالي:

للتحليل المالي اهمية عظيمة تتجلى فيما يلي:

¹ محمد قاسم خصاونة، اساسيات الادارة المالية، طبعة الاولى، دار الفكر، عمان، 2011، ص 39.

- 1- المساهمة في اعداد الخطط المالية وزيادة فعاليتها.
- 2- التعرف على نقاط القوة والضعف في السياسات المالية للمؤسسة ما يؤدي الى امكانية تعضيد نقاط القوة ومواجهة نقاط الضعف ومن ثم زيادة القدرة على تحقيق النتائج والاهداف.
- 3- التعرف على مدى قوة المركز المالي والائتمان للمؤسسة والقدرة الاستثمارية لديها ومن ثم قدرتها على الاستمرار في السوق وتحقيق النمو لعملياتها وانشطتها.
- 4- قياس كفاءة عمليات المؤسسة المختلفة وتأثيرها على القيمة السوقية للأسهم وفرص تعظيم ثروة اعلالك.
- 5- قياس كفاءة عمليات المؤسسة داخل الصناعة التي تنتمي اليها والتعرف على وضعها الانتاجي والتسويقي والمالي وتقدير حصتها السوقية ومكانتها التنافسية.
- 6- الوقوف على مستقبل المؤسسة من خلال اعداد النتائج التقديرية المترتبة على برامج الاستثمار والتمويل ودراسة العلاقة بين النتائج المالية المستقبلية والقيمة السوقية المتوقعة للسهم.⁽¹⁾
- 7- يمثل اداة من ادوات الرقابة الفعالة وهو اشبه بجهاز الانذار المبكر والحارس الامين للمؤسسة سيما اذا استعمل بفعالية في المؤسسات.
- 8- يمثل اداة من ادوات اتخاذ القرارات الاستراتيجية لا سيما في ما يخص قرارات الاندماج، التوسع، التحديث، والتجديد.⁽²⁾

¹ جمال الدين محمد المرسي واحمد عبد الله اللحج، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، دار الجامعية، 2010، ص ص: 96، 97.

² جليل كاظم مداول العارضي، الادارة المالية المتقدمة مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية، الطبعة الاولى، دار صفاء، عمان، 2013، ص 55.

- 9- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة وبغض النظر على طبيعة عملها ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- 10- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الاعمال، وبالتالي اتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.⁽¹⁾
- 11- يفسر عناصر القوائم المالية ويعرضها بشكل سهل فهمها لمستخدميها.

المطلب الثالث: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:

- كي يقوم المحلل المالي بمزاولة نشاطه وهو التحليل المالي لابد من توفر مجموعة من المعطيات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصدرين هما:

أولاً: المصادر الداخلية للبيانات:

وهي عبارة عن المعطيات والمعلومات المحاسبية والإحصائية الإدارية التي يحصل عليها المحلل من المؤسسة نفسها، سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفوية حيث تعتبر القوائم المالية والبيانات السجلات المحاسبية أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية.⁽²⁾

أو بعبارة اخرى هي:

"جميع المعلومات الناتجة عن قوائم المالية كقائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي، إضافة الى تقارير مدققي الحسابات والتقارير النهائي لمجلس الادارة والتقارير الداخلية التي يتم

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

إعدادها لأغراض إدارية واتخاذ القرار كدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع والتوقعات المالية.⁽¹⁾

"بحيث يجب على المحلل ان يجمع معلومات من المؤسسة واقسامها والعاملين فيها و كذا عمرها الانتاجي وتقارير مجلس الادارة والتعليمات والقوانين النافذة فيها وكذلك يجب عليه ان يطلع على الكشوفات والبيانات المحاسبية لكي يقوم بتحليل متكامل ودقيق"⁽²⁾

ومما سبق يمكن القول ان المعلومات التي تتحصل عليها من المصادر الداخلية هي تلك المعلومات الذاتية اي التي نحصل عليها من المؤسسة نفسها اي من اقسامها وعمالها وتقاريرها وبياناتها المحاسبية وقوائمها المالية ... الخ.

ثانيا: مصادر الخارجية للبيانات:

هي التقارير الصادرة عن الاسواق المالية وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة المالية اضافة الى البيانات والمعلومات التي تنشرها المؤسسات المختصة في البلد المعني بالتحليل والمعلومات في الصحف والمجلات المالية والاقتصادية ومركز الابحاث ومؤسسات الاستثمار والاستشارات، ومن الممكن تقسيم البيانات والمعلومات الى بيانات من النظام المحاسبي المطبق اي القوائم المالية التي تخرج عن هذا النظام او من مصادر اخرى خارجية.⁽³⁾

حيث يستطيع المحلل الحصول عليها من مصادر عدة ابرزها: المعلومات والبيانات التي تصدرها اسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة بالإضافة الى البيانات والمعلومات التي يمكن ان تحصل عليها من الصحف اليومية والمجلات المتخصصة والمكاتب الاستثمارية كما يمكن ان نضيف الى ما تقدم البيانات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية التي تترك اثرها على عمل المشروع في ظروف معينة،

¹ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة، طبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2009، ص، ص، 58-59.

² عبد الستار الصياح وسعود العامري، مرجع سبق ذكره، ص 52.

³ دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 59.

كحالة التضخم او الكساد الاقتصادي او العكس حالة الانتعاش الاقتصادي، والحروب والكوارث الطبيعية التي تترك آثار سلبية او ايجابية على اداء المشروع بشكل عام.⁽¹⁾

وهذه المصادر تساعد المحلل المالي في عملية التقييم والتفسير التي يقوم بها لنتائج عملية التحليل ومن اهم هذه المصادر:⁽²⁾

- مراسلات المؤسسة مع العملاء والموردين وموافقات الارصدة الدائنة والمدينة البيانات الصادرة عن اسواق المال والبورصة.
- بيانات عما تتمتع به المؤسسة في الاسواق من سمعة تجارية.
- ومما سبق اعلاه.
- يمكن القول ان المعلومات التي نحصل عليها من المصادر الخارجية هي كافة المعلومات التي يتحصل عليها من خارج المؤسسة كالتقارير الصادرة عن الاسواق المالية وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة المالية، والمعلومات في الصحف والمجلات المالية والاقتصادية... الخ

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص، ص 18، 19.

² نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المبحث الثالث: أنواع التحليل المالي ومراحله:

يعني هذا المبحث بدراسة معمقة حول التحليل المالي من خلال مراحله وانواعه التي تختلف من اسلوب لآخر ومن نوع لآخر والتي تحدد مدى السيولة والربحية التي تحققها المؤسسة مستقبلا عن طريق مجموعة من النسب، وكذلك العوائد والمخاطر التي تواجهها.

المطلب الأول: مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل وهذا يعتمد على نوع التحليل، اهميته ودرجة التفصيل المطلوب فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على مراحله كالتالي:⁽¹⁾

1- تحديد هدف التحليل بدقة:

من الضروري جدا ان يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول اليه ومدى اهمية هذا الهدف ويلاحظ ان اهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة الى اخرى، ومن هنا نجد ان نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة، فمثلا اذا كانت غاية المحلل معرفة نتيجة عمل المشروع في الحاضر وما سيكون عليه في المستقبل فإن التحليل المالي ينصب على معرفة ربحية المشروع والعوامل المؤثرة في زيادة او انخفاضها والعوامل المؤثرة على وجه الربحية للمشروع والعوامل المؤثرة على زيادتها او انخفاضها، وكذا المؤثرة على حجم الربحية سواء كانت هذه العوامل ايجابية او سلبية باعتبارها الأسباب الرئيسية في حجم معين من الربحية وبالتالي لمساعدة الادارة على اتخاذ الاجراءات المستقبلية.

اما اذا كانت الغاية من التحليل المالي تقديم تسهيلات ائتمانية او مصرفية، فإن موضوع التحليل سوف ينصب على معرفة قدرة المشروع على تسديد مستحقاتها بالمستقبل، من خلال دراسة العلاقة بين الاصول والخصوم ومقدرة اصول المشروع على تغطية الالتزامات خلال فترة معينة.⁽¹⁾

¹ وليد ناجي الحيايلى، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

2- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:

في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي وبمعنى اوضح تحديد عدد السنوات اللازمة التي سيتم تحليل بياناتها.

3- اختيار اسلوب التحليل المناسب:

تتعدد اساليب التحليل المالي المتاحة امام المحلل المالي ومنها الاساليب الاقتصادية، واساليب النسب المالية، اذ يقف المحلل امام مجموعة من البدائل وعليه ان يتخذ البديل المناسب.

4- التوصل الى الاستنتاجات:

تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في ابداء رأي فني محايد بعيد عن التحيز الشخصي، لكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية، لأكبر قدر ممكن.

5- صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل اليها.⁽²⁾

المطلب الثاني: التحليل المالي عن طريق الاساليب:

اولا: التحليل العمودي: ويسمى بالتحليل الرأسي ايضا، ويعتمد هذا التحليل بشكل كبير على تحويل الارقام المطلقة للبنود في القوائم المالية الى نسب مئوية، حيث ينسب كل بعد الى مجموعة معينة الى اجمالي بنود هدف المجموعة، ويتم ذلك من خلال اعطاء الاجمالي للرقم (100) ومن الامثلة على ذلك التحليل الراسي لقائمة النقل: حيث تعطي المبيعات (الايرادات) النسبة المئوية (100)

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

² اوصد جميل توفيق، الادارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 25.

وتحسب نسبة البنود الأخرى في القائمة انطلاقاً من هذا الرقم، وينقسم هذا النوع من الأساليب إلى أسلوبين: (1)

1) التحليل العمودي لقائمة الدخل:

يعرف هذا التحليل حساب مختلف بنود قائمة الدخل انطلاقاً من البند الرئيسي في القائمة الأ وهو المبيعات حيث تعطى الرقم (100) وينسب إليها تكلفت المبيعات ومصاريف التشغيل ... الخ.

2) التحليل العمودي لقائمة المركز المالي:

يمكن إجراء التحليل العمودي لقائمة المركز المالي بطرق مختلفة حيث يمكن أن يتم ذلك بنسبة البنود إلى مجموع القائمة، أو بنسبة كل مجموعة بنود إلى إجمالي القائمة أو نسبة كل بند إلى مجموعة وتحدد هذه الطرق حسب الهدف من التحليل.

3) محددات التحليل المالي العمودي:

أ) يوصف التحليل العمودي بالتحليل الساكن وتظهر هذه الصفة بشكل خاطئ في هذا التحليل عندما يقتصر على فترة زمنية واحدة فتصبح المؤشرات التي يتم الحصول عليها ليست ذات جدوى كبيرة لذا من المطلوب الحرص على إجراء التحليل العمودي لأكثر من فترة زمنية أو أكثر من مؤسسة.

ب) يتجاهل التحليل العمودي التغيير الذي يحصل على البند الرئيسي في القائمة، وعلى سبيل المثال يهمل التحليل العمودي لقائمة الدخل التغيرات الحاصلة في بند المبيعات ويفترض أنها مساوية ل 100%

ج) يعتمد التحليل العمودي على تحويل الأرقام المطلقة إلى نسبة مئوية وقد يكون ذلك خطأً. (2)

¹ أو صد جميل توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 25.

² مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، عمان، 2006، ص ص، 93، 103.

ثانيا: التحليل الافقي:

ويعني ذلك دراسة المتغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى فترات زمنية ولذلك سمي التحليل المتحرك وهو افضل من التحليل العمودي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة، والفائدة الاساسية للتحليل الافقي هي معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية ويتم حسابه كالتالي:⁽¹⁾

قيمة العنصر في نسبة المقارنة / قيمة العنصر في سنة الأساس $\times 100$

المطلب الثالث: اسس اختيار النسب المالية وانواعها:

أولا: اسس اختيار النسب المالية:

ترجع اهمية النسب المالية بالإضافة التي كونها سهلة الحسابات الا انها تساعد المحللين كل حسب اهتمامه في الحصول على المعلومات الهامة عن تسيير المؤسسة، وعن نظام القوة والضعف فيها كتركيبه الاصول والخصوم، مستوى المديونية، السيولة، والمردودية، وعلى هذا فهي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة وكذا الرقابة.⁽²⁾

ومن اجل ان يكون التحليل بالنسب سليم يجب بناءه على اسس يتوجب اتباعها في التحليل المالي وذلك لضبط عملية التحليل وابقائها في الاطار الذي يحقق الغاية الموجودة منها، ومن هذه الاسس.

1) تركيب النسب بطريقة تعكس العلاقات الاقتصادية معينة كنسبة الدخل الى حقوق اصحاب المشروع.

2) يجب ان تعكس العلاقات الوظيفية بين كل من البسط والمقام فمثلا نسبة الربح كالصافي المبيعات تعكس العلاقة المباشرة بين الربح والمبيعات.

¹ منير شاكر واخرون، تحليل مالي مدخل صناعة القرار، دار وائل، عمان، 2008، ص 41.

² Pierre puncher, mesure de la performance fincurciere, 1993 , p118.

3) يجب ان تفيد هاته النسبة في دراسة وتحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الاقتصادية الاخرى.⁽¹⁾

ثانيا: مزايا التحليل المالي: يمكن ابراز مزايا التحليل المالي بواسطة النسب فيما يلي:

- 1) امكانية حسابها ببساطة ويسر.
- 2) نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم والتسيير، المقارنة.
- 3) القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام النسب كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ اجراءات وقائية.
- 4) تفسير وتقييم القوائم المالية لأغراض الاستثمار والاقتراض.⁽²⁾

ثالثا: انواع النسب المالية:

1)نسبة السيولة:

يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل مفهوم الاصول المتداولة مما لديها من نقدية واصول اخرى يمكن تحويلها الى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا (الاصول المتداولة) وتعد نسب السيولة ذات اهمية كبيرة للإدارة والملاك والمقرضين الذين يقدمون للمؤسسة ائتمانا قصير الاجل وفيما يلي عرض لاهم هذه النسب واكثرها شيوعا:

أ) **نسبة التداول:** يتم حساب نسبة التداول بقسمة مجموع الاصول المتداولة على مجموع الخصوم المتداولة وتعتبر هذه النسبة مؤشرا المدى مقدرة المؤسسة على سداد الخصوم المتداولة التي هي التزامات قصيرة الاجل من الاصول المتداولة التي يمكن تحويلها الى نقدية في المدى القصير:

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 306.

² هيثم محمد زغبجي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر، الاردن، 2000، ص 20.

ب) نسبة التداول السريعة: يعاب على نسبة التداول انها تفترض ان المخزون السلعي هو من الاصول المتداولة التي يسجل تحويلها الى نقدية، وهذا الافتراض قد لا يكون مقبولا من الدائنين فالمخزون السلعي يحتاج فترة معينة حتى يمكن بيعه وهناك احتمال بأن يتم بيعه بخسارة بل قد لا تتمكن المؤسسة من بيعه على الاطلاق، لذا ومن المقترح استبعاد المخزون السلعي من بسط نسبة التداول لنصل الى نسبة جديدة، والسيولة السريعة هي تلك النسبة التي تعتبر مقياسا لمقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل

ج) نسبة النقدية وشبه النقدية: اذا كانت نسبة السيولة تفترض صعوبة تسيل المخزون خلال سنة فان نسبة النقدية وشبه النقدية تفترض ايضا صعوبة تحصيل مستحقات المؤسسة لدى الغير قبل مضي سنة واذا كان الامر كذلك فإن مصادر السيولة للمؤسسة سوف تنحصر في السيولة وغيرها من الاصول التي لا تجد صعوبة في سيلها، مثل: الودائع المصرفية و ادونات الخزينة.

ومما يذكر انه اذا كانت تلك النسبة مساوية او تزيد عن الواحد الصحيح، قد يكون مؤشرا سلبيا على افراط المؤسسة في توفير السيولة ويعتبر من التصرفات الغير المرغوبة لكون جانب كبير من اصول المؤسسة في صورة نقدية يعتبر اصول لا تدر عائد او تحقق عائد ضئيل وبالتالي تأثر سلبا على الربحية.⁽¹⁾

2) نسبة المديونية: تهتم الادارة المالية والتحليل المالي بشكل خاص بمعرفة اثار استخدام المديونية في هيكل تمويل الاستثمارات ولذلك تلجأ الى هذه المجموعة من النسب لتحقيق ثلاث غايات هي:

- تعزيز نظرة الدائنين الى حق الملكية والأصول التي يوفرها الملاك من انها توفر لهم حد الامان لتسديد ما بذمة الشركة عند الاستحقاق

¹ منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليل معاصر، دار كتب عربي، الاردن، 2007، ص 77.

- عندما يزداد تمويل الشركة بالمديونية فان الملاك يستطيعون السيطرة على الادارة باستثمارات قليلة.
- اذا ما حققت الشركة الاعمال ارباح تفوق كلفة المديونية الممثلة بالفوائد فان العائد على حق الملكية سوف يزداد ولذلك فان نسب المديونية تتحكم فيها رغبتين متعارضتين، رغبة الملاك الذين يفضلون زيادة اعتماد الادارة المالية على مصادر التمويل مقترضة املا في زيادة الارباح على حق الملكية، ورغبة المقرضين الذين يميلون الى نسبة اقتراض اقل خطرا من التعرض الادارة المالية في المؤسسة الى احتمالات عدم تسديد قروضهم او فوائد تلك القروض او اهم هاته النسب مايلي: (1)

أ) نسبة القروض الى مجموع الاصول (مجموعات):

- وتسمى بنسبة الرافعة المالية وتحسب: بقسمة مجموع القروض طويلة وقصيرة على الاموال (مجموعات) وتشير هذه النسبة الى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة في تكوين اموال الشركة .
- وكلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حق الملكية في اموال المؤسسة وتعبّر بالعلاقة التالية: (2)

نسبة الرافعة المالية = مجموع القروض / مجموع الأصول.

وفي حال ارتفاع نسبة فإنها تعكس شكل الصعوبات التي ستعرض لها الادارة المالية منها:

- صعوبات في الحصول على اموال مقترضة اضافية حيث ان المقرضين سوف يعرضون عن تقديم القروض الى المؤسسة
- صعوبات ناشئة عن عدم القدرة على التسديد القروض وفوائدها مما يعرض مؤسسات الاعمال الى العسر المالي وبالتالي تصفيتها
- صعوبات مرتبطة بزيادة المخاطر التي يتعرض لها ملاك المؤسسة (1)

¹ حمزة محمود الزبيدي، اساسيات الادارة المالية، دار الوراق، الاردن، 2006، ص 92.

² زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، 2008، ص: 317.

ب) **معدل تغطية الفوائد:** يترتب على استخدام المديونية تحمل الادارة المالية الاعباء ثابتة، متمثلة في الفوائد على القروض وعليه فان الاهتمام بالتحليل المالي يتركز على تحديد مدى قدرتها على تسديد هذه الاعباء الثابتة وتغطيتها من ارباح المؤسسة. وتعطى العلاقة بالشكل التالي⁽²⁾:

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفائدة / مصروفات الفوائد .

ب) **نسبة القروض الى الملكية:**

يعبر حق الملكية عن مقدار الاموال في المؤسسة ولذلك فهي تمثل حد الأمان ، الذي يتمتع به الدائنون، أصحاب القروض عند إقراضهم للمؤسسة ، إذا يتعرض أصحاب الملكية إلى فقدان أموالهم قبل أن يتعرض أصحاب القروض لذلك ، ولهذا فإن التحليل المالي يهتم بهذه النسبة لان ارتفاعها عن معيار المقارنة ، دليل واضح عن تزايد المخاطر التي يتعرض لها الدائنون بسبب تناقص مساهمة الملاك، أي تناقص حد الامان (الضمان)⁽³⁾

نسبة القروض إلى الملكية = مجموع القروض / حق الملكية x 100

3)نسب الربحية: نسب الربحية كما تدل عليها التسمية تعطي مؤشرات عن مدى مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات ، أو من الأصول المستثمرة ، ويمكن اعتبارها من النسب الأساسية التي تمثل أقوى معيار في الحكم على الاداء الكلي للمؤسسة، و كما تهم نسب الربحية التحليل المالي تهم أيضا المستثمرين، الملاك و المقرضين من اصحاب القروض طويلة الأجل، ومن اهمها ما يلي:

أ- **نسبة مجمل الربح إلى المبيعات:** و قد تسمى حافة مجمل الربح، وتقيس مدى نجاح المؤسسة في تخفيف التكاليف، ومدى تقبل السوق لمنتجات المؤسسة و مدى كفاءة و فعالية سياستها

¹ زياد رمضان ومحفوظ جودة، ادارة مخاطر الائتمان، الشركة ع متحدة، القاهرة، 2008، ص 317.

² فهيمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، فلسطين، 2006، ص 92.

³ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

التسويقية، كما تقيس سمعة المؤسسة بموجب عام، ويتم حساب مجمل الربح إلى المبيعات عن طريق المعادلة التالية⁽¹⁾:

$$\text{نسبة مجمل الربح إلى المبيعات} = \text{مجمّل الربح} / \text{صافي المبيعات} \times 100.$$

(ب) - نسبة صافي ربح العمليات إلى المبيعات: يتم حساب هذه النسبة بقسمة صافي ربح العمليات أو صافي ربح قبل الفوائد والضرائب على صافي المبيعات .

وتعتبر هذه النسبة أكثر شمولاً من نسب السابقة إذ أنها لا تقتصر على قياس كفاءة الرقابة على عناصر تكلفة المبيعات ، بل تمتد لتشمل قياس الكفاءة في التعامل مع جميع عناصر التكاليف التي ترتبط بالعمليات، ومنها المصروفات البيعية و الإدارية على سبيل المثال. ⁽²⁾

$$\text{نسبة صافي ربح العمليات إلى المبيعات} = \text{صافي ربح العمليات} / \text{صافي المبيعات}$$

(ج) القوة الإيرادية : يشير مصطلح القوة الإيرادية إلى مقدرة الإستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة لإستخدامه و يتم حساب القوة الإيرادية للمشروع بقسمة صافي ربح العمليات أي رقم صافي المبيعات مطروحا منه كافة بنود التكاليف اللازمة لتوليد هذه المبيعات على مجموع الأصول المشتركة في العمليات و حيث أن اهتمامنا هنا ينصب عن الأرباح و المخاطر التشغيلية اساسا.

أي الناتجة عن عمليات المشروع العادية، فإننا عادة ما نقتصر عند حساب العائد على تلك الاستثمارات على الأصول التي تشترك بالفعل في العمليات العادية للمشروع كما تقتصر أيضا على صافي الربح الناتج عن عمليات المشروع العادية فقط.

¹ جميل احمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 150.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

بمعنى آخر يقتضي حساب صافي ربح العمليات عدم الاخذ في الحسبان عناصر الإيرادات و المصروفات التي لا تعلق بالعمليات العادية للمشروع ومنها فوائد الاستثمارات في الاوراق المالية ، أما بالنسبة للأصول المشتركة في العمليات فيقصد بها جميع الاصول المؤجرة للغير و تعطى بالصيغة التالية (1):

القوة الإيرادية = صافي ربح العمليات / مجموع الاصول المشتركة في العمليات.

4) نسب التقييم: تسمى هذه المجموعة من النسب المالية بنسب القيمة السوقية و تقدم هذه

المجموعة من النسب تصورا هاما عن ما يهتم به المستثمرون و الملاك داخل مؤسسة الاعمال .

و بشكل عام فإن التغيرات في هاته المجموعة من النسب تحكم التغير في القيمة السوقية للسهم

الواحد و حركة تداوله في سوق الاوراق المالية. ومن أهم هاته النسب ما يلي: (2)

أ نسبة الربح لكل سهم عادي: تحسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح بعد الفائدة و

الضريبة ، أي الربح المتاح للملاك (القابل للتوزيع) على عدد الاسهم العادية المصدرة و تعتبر

نتيجة هذه النسبة مؤشرا ماليا مهما يعكس مستوى ربحية السهم الواحد و بالتالي لابد و أن

تكون هذه النسبة موجهة لحركة الإستثمارات داخل الإقتصاد الوطني و تطبق الصيغة التالية

لحساب هذه النسبة :

نسبة الربح لكل سهم عادي = صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة / عدد الاسهم العادية.

و لابد من التوضيح أن مقدار صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة هو الصافي الذي يبقى بعد

توزيعات أرباح الاسهم الممتازة إذا وجدت.

¹ جمال الدين ، احمد عبد الله ، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، دار الجامعة مصر، 2010، ص172.

² Rose and others , corporate finance , Mc grout, fifth dition 1999, p 61.

ب) **السعر السوقي للسهم** : يقصد بسعر السهم السوقي قيمته السوقية و المفروض ان يعكس هذا السعر مستوى ربحية السهم الواحد ، حيث تزداد القيمة السوقية للسهم كلما ازدادت ارباحها وبالمقابل قد تنخفض القيمة الدفترية للسهم لقيمة الإصدار عندما تحقق المؤسسة خسائر، و تتوقف القيمة السوقية للسهم العادي على الربح الذي يحققه السهم و معدل العائد المطلوب على مثل هذه الأنواع من الاستثمارات الذي يرغب فيه المستثمرون فالقيمة السوقية للسهم عبارة عن رسملة السهم بمعدل عائد مطلوب وتستخدم العلاقة التالية :

$$\text{السعر السوقي للسهم} = \text{صافي الربح لكل سهم} / \text{معدل العائد المطلوب} .$$

ج) **نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم** : و يقصد بها نسبة سعر السهم العادي الواحد إلى الربح لكل سهم . و هي نسبة تقويمية مهمة و معروفة في سوق المال تسمى نسبة التضاعف (1) و يتم حساب هذا المعدل وفقا للصيغة التالية :

$$\text{نسبة سعر السهم للربح} = \text{سعر السهم العادي الواحد في السوق} / \text{الربح لكل سهم عادي} .$$

و يلاحظ أن هذا المعدل دائما أكبر من الصفر لأنه إذا كانت خسارة فإن معدل السعر للربح للسهم العادي الواحد لقيمة له و بالتالي لا يتم حسابها و يفيد هذا التقييم في عمليات شراء و بيع أوراق مالية و يدل ناتج هاته العلاقة النسبية على عدد السنوات التي يمكن المستثمر أن يسترد فيها ما دفعه في السهم و بافتراض ثبات كل المتغيرات فإن المؤسسة التي تحقق مستويات مرتفعة من النمو لابد و أن تحقق معدل مرتفع من السعر للربح كما أن المؤسسات ذات المخاطر المنخفضة لابد و أن تحقق أيضا ارتفاع في هذا المعدل و هو ما يرغب به حملة أوراق المالية و المستثمرون .

د) **نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية** : تعطي هذه النسبة مؤشرا آخر لتطرق المستثمر إلى مؤسسة الأعمال و بتحديد آخر فإن هذه النسبة توضح ما يضيفه السوق من قيمته على السهم العادي قياسا بما هو مسجل كقيمة دفترية لذلك السهم في السجلات و يتم حساب هذه النسبة

عدد المرات . فأولا نستخرج القيمة الدفترية للسهم و التي تساوي مجموع حق الملكية مقسوما على عدد الأسهم.

القيمة الدفترية = الأسهم العادية + احتياطي الأرباح / عدد الأسهم.

و بالتالي يصبح مؤشر القيمة السوقية للسهم كما يلي :

نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية = القيمة السوقية للسهم (سعر السوق) / القيمة الدفترية

رابعاً) الانتقادات الموجهة لتحليل المالي بالنسب:

رغم أهمية التحليل المالي بالنسب الذي يشكل محور الاتجاه التقليدي في تقييم الاداء المالي و شيعه و انفراده كأسلوب من اساليب الادارة المالية في مؤسسات الاعمال بتقييم الاداء و بالتالي تقييم قرارات الإدارة المالية ، إلا أنه لا يخلوا من الإنتقادات التي حدثت من أهميته و إعماده كأسلوب مطلق من قبل الإدارة المالية في تقييم الأداء و من هاته الانتقادات ما يلي :

- 1- لا تعني نتيجة النسبة المالية شيئا ما لم يتم مقارنتها بمعيار يستخدم لأغراض المقارنة في كلا الحالتين النسبة المالية و المعيار المستخدم في المقارنة لا يمثلان شيء من الناحية التقييمية لانهما يحدثان في الماضي .
- 2- ان مجموعات النسب المالية جميعها لا بد ان تتكامل في منظومة واحدة لإعطاء صورة حقيقية عن مؤسسة الاعمال لان الاقتصار على مجموعة واحدة او عدة نسب قد يكون مضللاً.⁽¹⁾
- 3- شح و عدم دقة البيانات و المعلومات المتاحة .
- 4- يقوم على طرح الأسئلة أكثر مما يعطي اجوبة .
- 5- التركيز على جانب معين من الجوانب المالية و إغفال الجوانب الأخرى .

¹ محمود فيصل الشواربة ، مبادئ الإدارة المالية إطار النظري و تطبيقه ، دار المسيرة ، الأردن، 2013، ص 299

- 6- التفاوت في سرعة و عمق التحليل من وقت لآخر .
- 7- عدم استقرار الأساليب و القواعد المحاسبية المستخدمة .
- 8- محدودية المؤشرات و اختلاف تفسير نتائجها باختلاف معديها .⁽¹⁾

و بالتالي يظهر التحليل المالي كأداة عديمة الجدوى و هذا المظهر بالطبع لا يعكس الحقيقة لسببين :
ان الإنتقادات التي سبق و أن وجهت للتحليل المالي لا يقصد منها سوى لفت النظر إلى نقاط الضعف التي ترافقه و ذلك من أجل أخذها بعين الإعتبار عند تفسير نتائجها و ليس إلى رفضها أو الإستغناء عنها بأي حال .

إن التجارب العملية قد كشفت أن إستخدام بعض النسب المالية قد ساهم إلى حد كبير في التنبؤ بالقدرة على السداد و ذلك من خلال نسبة التدفق النقدي إلى مجموع القروض و نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الأصول و كذلك الحال بالنسبة للتنبؤ بالإفلاس و إعطاء صورة صادقة عن المخاطر التي تحيط بعملية الإقراض .

¹ محمد نظير رياض ، الإدارة المالية والعولمة، المكتبة العصرية، المنصورة ، 2001 ، ص 59

خلاصة الفصل:

ساهمت الإدارة المالية و المصرفية في جعل التحليل المالي أداة و مفهوما من الموضوعات الهامة في تقييم الأداء المالي هذا إلى جانب التطورات البيئية و معاييره المختلفة التاريخية ، الصناعية و غيرها التي عززت من دور التحليل المالي في منظمات الأعمال المعاصرة .

لقد إكتسب التحليل المالي بعده الاستراتيجي من خلال أدواته التقليدية و الحديثة و بشكل يمكن الأطراف المستفيدة من نتائجه من صياغة القرارات السليمة وفقا للهدف أو الغرض المسطر . بالإضافة إلى النسب المالية التي تعتبر كأداة هامة للتحليل المالي و إحدى الدعائم الأساسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة ، و عموم المستثمرين كون أن لهذه النسب محتوى معلومات تفيد التنبؤ بالتعثر المصرفي و كذلك لأغراض تقييم الجدوى الإقتصادية ، و هي من المداخر الحديثة للتحليل المالي .

الفصل الثاني

تمهيد:

تعمل كافة المصارف في ظروف محاطة بمخاطر كثيرة ومتنوعة تهدد وجودها وتزيد من احتمالات تعرضها للتعثر الذي يعتبر من المشاكل الاقتصادية المتشابكة لأن آثاره لا تقف عند المصرف فحسب بل تتعدى ذلك لتؤثر على الاقتصاد الكلي للدولة لأن الجهاز المصرفي يعتبر العمود الفقري لاقتصاديات أي دولة.

وفي إطار معاناة القطاع المصرفي والمالي في العديد من دول العالم من حالات التعثر و الإفلاس كان من الضروري خلق وإيجاد طرق للتنبؤ بالتعثر المصرفي وهذا بهدف الحد من مخاطر التعثر المصرفي فالتنبؤ بالتعثر المصرفي في وقت مبكر يعطي مؤشر للجهات المعنية للتدخل وتدارك الوضع باتخاذ قرارات مناسبة وإتباع اللازمة قبل حدوث الإفلاس

في هذا الفصل سنسلط الضوء على التعثر المصرفي و التنبؤ به من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: التعثر المصرفي

المبحث الثاني: التنبؤ بالتعثر

المبحث الثالث: طرق التنبؤ بالتعثر المصرفي

المبحث الأول: التعثر المصرفي

تؤدي المخاطرة في العمل المصرفي الغير محسوبة إلى التعثر المالي الذي يؤثر سلبا على إمكانية تحقيق المصرف لأهدافها وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث حيث سنقدم تعريفا للمخاطر وسنستعرض الأنواع الرئيسية التي تواجه المصارف بالإضافة الى التعثر، أسبابه ومراحله.

المطلب الأول: المخاطر المصرفية وأنواعها:

أولا: تعريف المخاطر:

تعرف المخاطر "بأنها احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على المحفظة الائتمانية أو على استثمار معين (الاختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقع) أي المخاطرة تمثل انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة أو التنبؤ بها".¹

كما أن المخاطر تمثل جميع الأحداث التي تؤدي إلى منع الشخص أو المؤسسة-جزئيا أو كليا- من تحقيق الأهداف أو تعظيم الأداء, ذلك بتعويض المزايا المستدامة (ماديا أو معنويا) لكل نشاط ترافقه عبر حالة عدم التأكد وتقليص فرص النجاح مقابل زيادة التهديدات المؤدية إلى الفشل و الإخفاق وهذا الأمر يصعب على المقيم تقييم الموقف والتنبؤ بحالة في المستقبل.²

ثانيا: أنواع المخاطر المصرفية:

استنادا على وجهات نظر الكتاب والباحثين يمكن تبويب المخاطر التي تواجهها المصارف الى ستة أنواع رئيسية سنفصلها فيما يلي:

¹ محمد داود عثمان، "إدارة وتحليل الإئتمانونمخاطره"، ط1، دار الفكر، عمان، 2013، ص 216.

² Amine tarazi".risques bancaires.déréglementationfinancières et réglementation prudentielles".puf.france.pars.1996.p 10

1. مخاطر الائتمانية:

تشكل المخاطر الائتمانية أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف على الدوام، وتتمثل في عجز المقترض عن الوفاء بأصل الدين وفوائده وفقاً للتواريخ المحددة ويعتبر خطر الائتمان المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيل السداد.¹

كما يمكن تعريفها على أنها "التغير في صافي قيمة الموجودات بسبب التغير في القدرة المتوقعة للطرف المقابل (المدين) على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تجاه المصرف المقرض في المواعيد المحددة."²

2. مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال السائلة بشكل مناسب وبمعنى آخر تنشأ مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة، كما أن هذا القصور قد ينشأ نتيجة التغيرات الاقتصادية الغير المتوقعة، حيث تتمثل نتيجة مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما: الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة من السيولة، والسعر المعروض لتوفير هذا القدر من السيولة.³

أو بمعنى آخر "يشير هذا المقياس إلى مقارنة نسبة السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع والزيادة من القروض عن الأوضاع المالية أو المصادر المحتملة للنقدية، سواء من حيث بيع أو تصفية أصل يمتلكه أو الحصول على أموال إضافية من الغير ويتجدد من خلال معرفة العلاقة بين احتياجات

¹ طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 72.

² حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر"، دار اليازوري، عمان، 2013، ص 161.

³ بهتاس عباس، "الإصلاح المالي وتسيير المخاطر المصرفية - حالة الجزائر" -، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 164.

المصرف من السيولة لمقابلة مسحوبات الودائع وتمويل الزيادة في القروض، ومصادر هذه النقدية تتمثل في الاستثمارات المالية قصيرة الأجل من النقدية، كلا المتغيرين هي تقديرات تقريبية فإن أموال القروض تستلزم قدر أكبر من النقدية وزيادة الخسوم وهما من أهم مصادر النقدية وتعتبر مثل هذه العلاقة مؤشر أولي لقياس مخاطر السيولة.¹

3. مخاطر أسعار الفائدة:

تعرف مخاطر أسعار الفائدة بصيغ مختلفة فبعضهم يعرفها بأنها تعرض الحالة المالية للمصرف لتغيرات مضادة في أسعار الفائدة، ويذهب بعضهم الآخر إلى القول أن مخاطر سعر الفائدة هي المخاطرة الناتجة عن تعرض المصرف للخسائر نتيجة لتحركات معاكسة في أسعار الفائدة في السوق التي يكون لها أثر سلبي على عوائد المصرف والقيمة الاقتصادية لمجوداته ويرى فريق ثالث بأن مخاطرة سعر الفائدة سعر الفائدة تحدث نتيجة لتغير أسعار الفائدة للمصرف بتغير عوائد موجودات المصرف ومطلوباته وقيمتها بسبب تقلبات أسعار الفائدة.²

4. مخاطر السوق:

من المتعارف عليه أنه في الاقتصاديات التي تطبق نظام السوق (النظام الرأسمالي مقارنة بالنظام الاقتصاد الاشتراكي) فإنه قيمة الموجودات ومطلوبات المصرف التجاري تكون في حالة من عدم التأكد المتعلقة بنوعين من المخاطرة وهي مخاطرة السعريّة والأخرى مخاطر أسعار الفائدة.³

وفي تعريف آخر "هي التغير في صافي قيمة الموجودات بسبب التغير في العوامل الاقتصادية الأساسية مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار السلع وأسعار الأوراق المالية.¹

¹ عبد الغفار حنفي، "إدارة المصارف-السياسات المصرفية-، تحليل القوائم المالية-الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 369.

² حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، مرجع سبق ذكره، ص 179.

³ أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية-مدخل إدارة المخاطر، ط1، الذاكرة، عمان، 2013، ص-ص: 354-355.

5. مخاطر الصرف الأجنبي:

تتمثل مخاطر العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف، وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات ذات العملات الأجنبية.

إن مخاطر الصرف الأجنبي مجال كلاسيكي للتمويل الدولي ومخاطر الصرف الأجنبي مكون من مخاطر السوق، وبالنسبة لمعاملات السوق تكون أسعار الصرف الأجنبي مجموعة فرعية من المؤشرات السوقية التي تتم دراسة تبايناتها مع المؤشرات السوقية الأخرى، يوجد أيضا مخاطر عملة إضافية بالنسبة لكل المعاملات المصرفية أو السوقية المنجزة بعملات أجنبية والطريقة التقليدية للتعامل مع مخاطر الصرف الأجنبي هي إدارة المخاطر وفقا لكل عملة فيها يتعلق بالمحفظة المصرفية.²

6. مخاطر القدرة على السداد:

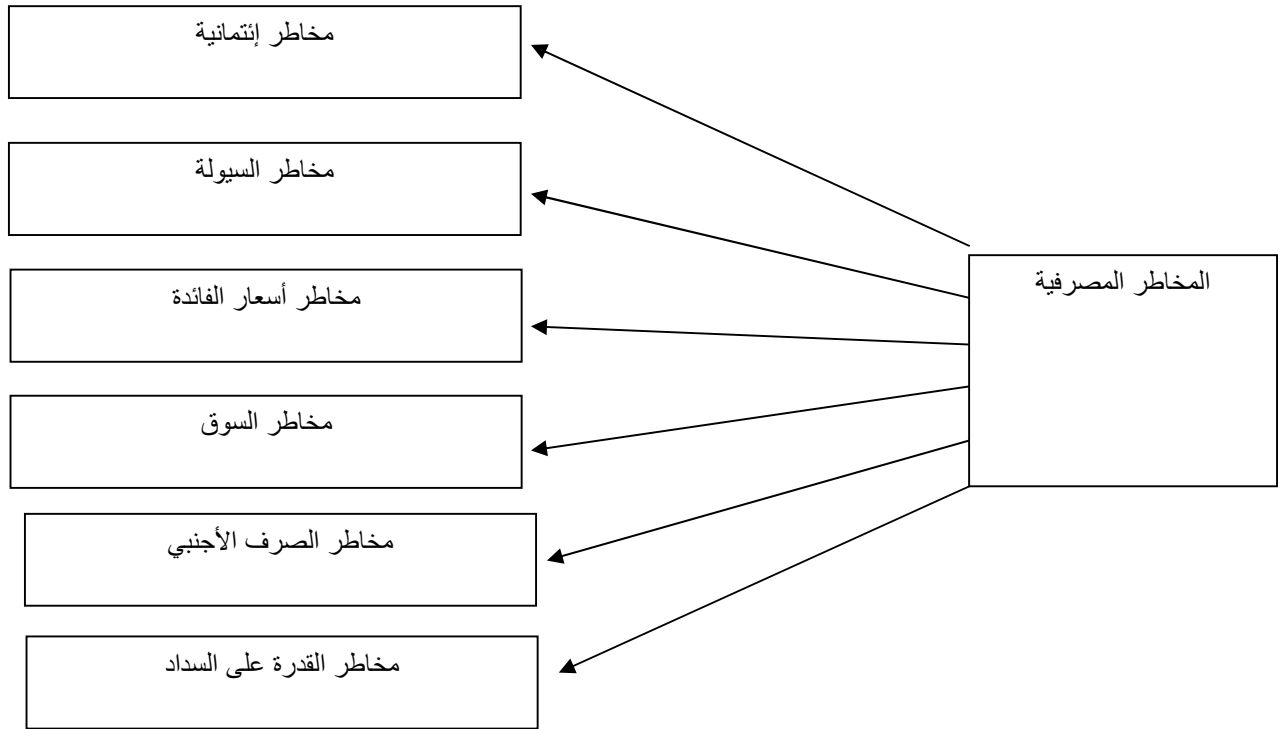
هي مخاطر عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر من خلال راس المال المتاح ولذلك فإن مخاطر القدرة على الوفاء بالالتزامات هي مخاطرة عجز المصرف عن السداد، وهي مطابقة أيضا للمخاطرة الائتمانية المتكبدة بواسطة الأطراف المقابلة للمصرف.³

¹ حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، مرجع سبق ذكره، ص 161

² طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، ط2، دار الجامعية، القاهرة، 2007، ص-ص: 456-457.

³ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، مرجع سبق ذكره، ص 457.

شكل رقم (1-2): المخاطر المصرفية الرئيسية



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، ط2، دار جامعية، القاهرة، 2007، ص 447.

المطلب الثاني: الديون المتعثرة و أسبابها

أولاً: تعريف الديون المتعثرة:

فيتعريف للديون المتعثرة في منظور مصرفي : هي الديون التي لا تدفع عائدات، أي الديون التي لم يتم إضافة عوائدها إلى

إيرادات المصرف وإنما توضع في حساب مستقبلي بعد دراسة وتحليل الدين ومقوماته وإمكانات المؤسسة

اعتبار هدينا غير منتظما وتكوين مخصصات واحتياطياته.

وهي أيضاً التزامات التقييم سدادها بعد فترة، أو بمعنى آخر هي التزامات التقييم سدادها بعد 90 يوماً يعتبر ذلك إفلاساً وهي أيضاً الديون التي لا يقوم المقترض بسدديها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع ملاحظة المقترض ضيفت زيود المصرف بالبيانات والمستند المطلوب. ويمكن تقسيم هذه الديون إلى:¹

- 1- ديون يسودها ملاحظاً مختلفة تستدعي متابعتها بدقة واتخاذ الإجراء اتالوقائية المناسبة و مثال ذلك : تأخير في سداد الأقساط أكثر من شهر وعدم استكمال الوثائق المطلوبة في الملف وضعف حركة الحساب؛
- 2- ديون تنقر بمندائرة الخطر ويحتمل أن تسبب خسارة للمصرف لأسباب قد تتعلق بضعف السيولة الشركة المقترضة أو التغيير في إدارتها.
- 3 - ديون إمكانية تسديدها بالكامل مشكوك فيها حيث يكون هناك تأخر في سداد الدين الأقساط والفوائد لمدة تزيد أكثر من سنة.

ثانياً : أسباب ومؤشرات تعثر الديون المصرفية

يشكل لتأخر في سداد الديون لدى المصرف بصفة عامة، مشكلة كبيرة إذ يعتبر بداية القلق، وقد تكون بداية لهلاك الديون، مما يستدعي تكوين مخصص للديون مشكوك فيها، وقد تصبح ديون معدومة وهذا راجع لعدة أسباب وهذا ما نتناول ونهفي هذا لمطلب معيار مؤشرات تعثر الديون المصرفية.

يمكن تصنيف أسباب تعثر الديون إلى ثلاث مجموعات رئيسية:²

1 : أسباب متعلقة بالمصرف:

- أ- الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة من التسهيلاً بالمنوحة؛
- ب- السماح للعميل باستعمال التسهيلاً بالمنوحة لقبلاً لتسليمها كاملاً للمستند المطلوب
- ج- امتناع المصرف ونمبر رعت تقديم تمويل إضافي للعميل أو تكون عادة ضئيلة، فيتعثر العميل ويتوقف العمل عن العميل
- د- الوفاء بالتزامات المصرف عندها يتعرض المصرف لفقدان كلاً وبعض القرض
- د- اتخاذ المصرف قرار بتجميد حساب العميل مما يؤدي إليها التعامل مع مصرف آخر.

¹ - عمر بو عزيز، قشوش حزر الله، التنبؤ بخطر منحل القروض ببطريقة القرض التقيطي، مذكرة مهندس دولة، غير منشورة (، معهد الوطني للتخطيط والإحصاء، غرداية، 2000، ص 10.

² فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، صص 22-25.

هـ - عدم المراجعة الشهرية من طرف المصرف لحركة حساب العميل من ناحية حجم إيداعاته وسحوباته، وما إذا كان يحتفظ جزءاً من متدفعاتها النقدية خارج المصرف وما إذا كان يستعمل كلاً للقرضاً وبعضه في غير الغرض المخصص له من عدمه .

2: أسباب المتعلقة العميل

- وتنشأ هذه الأسباب بالتالي: ¹
- قيام العميل بتقديم بياننا تخاطبة عمداً إلى المصرف ، مما يؤدي بالمصرف إلى منح العميل القرض المطلوب دون إجراء تحقيقاته .
- استهانة العميل بإرشادات توجيهات المصرف وعدم
- التزامه بالشروط والضوابط التي يفرضها المصرف لغيرها استخدام التمويل المقدم للمشروع عبثاً كالمعتاد عليه؛
- استخدام العميل للقرض في أنشطة لا معرفة لهم
- دون علم البنك وخاصة إذا ما كانت هذه الأنشطة تحت ملبقدر كبير من مخاطراً وغير مشروعة؛
- سوء و عدم كفاءة النظام المحاسبي في المؤسسة، و كذا العاملين فيه، و عدم مراعاتهم الدقة في إعداد القوائم المالية للمؤسسة.

3: أسباب خارجة عن إرادة المصرفو العميل

- كثيراً ما تحدث العوامل
- والظروف العامة سواء الاقتصادية أو سياسية أو التشريعية والاجتماعية تأثيراً في نشاط الائتمان بالمصرف وعلماً بالنشاط الذي يموله هذا الائتمان، وكلما كانت هذه العوامل المتتصف بعد ما لا استقرار كلما كانت مخاطرة مرتفعة على العملاء وإدارة نشاطها
- تكون ذلك على سبيل المثال مجموعة من العوامل الأسيباً العامة المؤدية إلى الحدوث وتعثر ما يلي:

¹ محسن أحمد الحضيري، الديون المتعثرة، طبعة 1، إيتراكل للنشر والتوزيع، 1998، ص 81-85.

1

نقصاً وتراجعا للطلب على الإنتاج العميلا المقترض سواء لتغيير أذواق المستهلكين أو لنقص في القوة الشرائية، أو لظهور منافس جديد لديهم كما نيات إنتاجية هائلة وقدرة تنافسية عالية تمكنهم من الإنتاج بتكلفة أقل وجود أعلى.

2 - تقادم التكنولوجيا المستخدمة من قِبل العميل وعدم إمكانية استخدام التكنولوجيا الجديدة لاعتبارات تقنية.

3

- فرض

الدولة سياستها المالية على المشروعات وتقييمها يتعلق بالضرائب سواء ضرائب الإنتاج، وكلما كانت الأعباء الضريبية مرتفعة كلما ما كانت سبباً رئيسياً في تعثر المشروعات.

- كما هنا كظروف فعلية يمكن أن يكون لها تأثير على تعثر المشروعات:

- ظهور الحروب والظروف الاقتصادية وسياسات الحصار الاقتصادي التي قد تفرضها المنظمات الدولية.

- إنملا حطة المؤشرات التي توضح تعثر القروض تساعد كثيراً على معالجتها، وهناك العديد من المؤشرات السلبية نذكر منها¹:

- أ - مؤشرات تعثر القروض:

- و يمكن أن نستند بها من خلال الميزانية :

- تدهور مركز العميل النقدي؛

- الزيادة الكبيرة في المخزون السلعي

- 3 تراجع حقوق الملكية (حقوق المساهمين)

- ارتفاع مديونية الشركة.

- انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول

ب - المؤشرات المتعلقة بحساب العميل بالمصرف :

¹ محسن أحمد الحضيري، الديون المتعثرة، طبعة 1، إيتراكل للنشر والتوزيع، 1998، ص 81-85.

- إصدار شيكات تعلق حساباً بالقرضاً وحساباً بالأفراد للعميل بأكثر مما تسمح بالأرصدة المتوفرة في الحسابات .
- وجود حركات سحب من الحساب لا يتناسب مع طبيعة المقترض ضمن جهة واحتياجات المشروع والممول من جهة أخرى .
- حدوث تغييرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والإيداع، وطبيعة الحالفان ذلك يستوجب أن يكون على

الإطلاع على سير العمل في المشروع والممول من خلال المتابعة .

- تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول من طرف المصرف بصفة خاصة من جانب الإيداع .

ج - مؤشرات المتعلقة بطلبات القرض :

- تقديم المقترض طلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدو ونمبر ورو بشكلمخطط .
- طلب العميل من المصرف رفعا إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة للمصرف .
- زيادة تكرار طلبات تسقوف الائتمان الممنوحة عن نفس الضمان .
- طلب العميل استبدال الضمانات العينية كالبيع مثلا أو تقديمها ضمانا لدائنين آخرين، و كما هو معروف فان الضمانات الشخصية تعتبر ضعيفة مقارنة مع الضمانات العينية .

د - مؤشرات المتعلقة بالضمانات :¹

- تراجع القيمة السوقية للضمانات ؛
- تراجع قيمة الضمان كنسبة من قيمة القرض الممنوح .
- هـ - مؤشرات تعثر يستدل عليها من جدول النتائج :

- تراجع المبيعات .

- تركيز المبيعات في عدد محدود من الزبائن .

- زيادة في المبيعات وانخفاضها في الأرباح .

المطلب الثالث: التعثر ومراحله .

¹ محسناً أحمد الحضيري، الديونا المتعثرة، طبعة 1، ايتراكل للنشر والتوزيع، 1998، ص 81-85.

أولاً: تعريف التعثر:

التعثر هو مواجهة المؤسسة لظروف طارئة وغير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير، وهو ما يسمى كذلك بالعسر والذي إذ لم يتم معالجته على وجه السرعة فإن المؤسسة تكون بطريقها إلى الفشل المالي الذي يقودها إلى الإفلاس والتصفية.

والتعثر المالي يعد نتيجة أو محصلة لتوليفة واسعة من العوامل.¹

وفي تعريف آخر فإن التعثر المالي " ما هو إلا اختلال مالي يواجه المؤسسة نتيجة قصور مواردها وإمكاناتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، وإن هذا الاختلال ناجم أساساً عن عدم توازن بين موارد المؤسسة المختلفة (الداخلية والخارجية) وبين التزاماته في الأجل القصير التي إستحقت أو تستحق السداد وإن هذا الإختلال بين الموارد الذاتية وبين الإلتزامات الخارجية يتراوح بين الإختلال المؤقت العارض وبين الإختلال الحقيقي الدائم، وكلما كان هذا الإختلال هيكلياً أو يقترب من الهيكلية كلما كان من الصعب على المؤسسة تجاوز الأزمة التي سببها هذا الإختلال.²

وباختصار فإن التعثر " هو (عملية) و(حالة) فمن حيث أنه (عملية) فهو ليس نتيجة اللحظة، ولكن ناجم عن العديد من الأسباب التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر وتؤدي إلى الحالة التي عليها المؤسسة من عدم قدرتها على سداد إلتزاماتها والحصول على إلتزامات جديدة.⁽³⁾

ثانياً: الفرق بين التعثر المالي والفشل المالي: التعثر المالي مرحلة سابقة لمرحلة الفشل المالي ولا يؤدي التعثر للوصول لمرحلة الفشل المالي، ويستند في التفرقة إلى أن التعثر المالي هو توقف عن سداد الإلتزامات وتوقف نشاط المؤسسة.

¹ محمد الحمزاوي، إقتصاديات الإتمان المصرفي، منشأة المعارف، إسكندرية، 1997، ص 368.

² محسن محمد الحضيري، الديون المتعثرة-الظاهرة والأسباب-العلاج، ط1، دار إيتك، القاهرة، 1996، ص 33.

³ نسيلي جهيدة، أثر العجز المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماجستير، كلية التجارة، الجزائر، 2005، ص 63.

يوضح الجدول رقم (2-1) الفرق بين التعثر المالي والفشل المالي من خلال استخدام معيار المرونة المالية⁽¹⁾

جدول رقم (2-1): يبين الفرق بين التعثر المالي و الفشل المالي:

التعثر المالي	الفشل المالي
<p>أ. نقص في العوائد المتحققة "</p> <p>مشكلة تحقيق خسائر متلاحقة "</p> <p>ب . توقف عن سداد الإلتزامات فترتها.</p> <p>ج . مرحلة سابقة للفشل المالي .</p>	<p>أ. التوقف كلياً عن سداد الإلتزامات .</p> <p>ب. توقف نشاط المنشأة والوصول لحالة الإفلاس .</p> <p>ت. مرحلة لاحقة للتعثر المالي .</p>

مصدر: غالب الشاكر بحيث، استخدام نموذج sherored للتنبؤ بالفشل المالي - دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية في الفترة من 2009 م 2013 م - (م)

يتضح لنا من الجدول رقم (2-)

1) أن التعثر المالي يمثل مقدمة لحدوث الفشل المالي أي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي بالضرورة إليها إذا أمكن التنبؤ به وعلاجه، ويمكنا التنبؤ بحدوثه من خلال تحليل الخطط الاستراتيجية للشركة وتطبيقها، أو من خلال ملاحظة وتحليل مؤشرات الأداء لتلك الشركة.

ثالثاً: أسباب التعثر:

¹ احمد حمد غريب، مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر شركات دراسة ميدانية في قطاع أعمال جمهورية مصر العربية، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث التجارية، المجلد 23، العدد الأول، 2001، ص 77.

تتباين هذه الأسباب من مصرف إلى آخر سنذكر منها أبرزها:

1. أسباب إدارية: إن الإدارة السيئة المسببة للفشل هي الإدارة التي لا تستطيع ضمان تحقيق الكفاءة وكذلك الفعالية لجزء من نشاطها اليومي والمستقبلي، فالإدارة عندما تكون سيئة تكون الممارسة للعملية الإدارية مخالفة لواحد أو أكثر من النقاط التالية:¹
 - أ. عدم وجود إستراتيجية واضحة ومحددة.
 - ب. عدم وجود رقابة بشكل عام ورقابة على التكاليف بشكل خاص.
 - ج. عدم تناسب الهيكل التنظيمي واحتياجات العاملين.
 - د. حدوث تحميل في النتائج المالية.
2. أسباب فنية:

يمكن بلورة هذه الأسباب في الأقطاب المتصلة بتخطيط الاستثمار من البداية وعند إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع في البداية ومن المعروف أن دراسة الجدوى تتضمن عدد من المراحل وهي على سبيل التتابع الزمني:⁽²⁾

- أ. دراسة السوق.
- ب. دراسة الجدوى الفنية.
- ج. دراسة الجدوى المالية وتشمل:
 - الربحية الخاصة أو التجارية.
 - الربحية القومية أو الاجتماعية ويطلق عليها البعض دراسة الجدوى القومية.

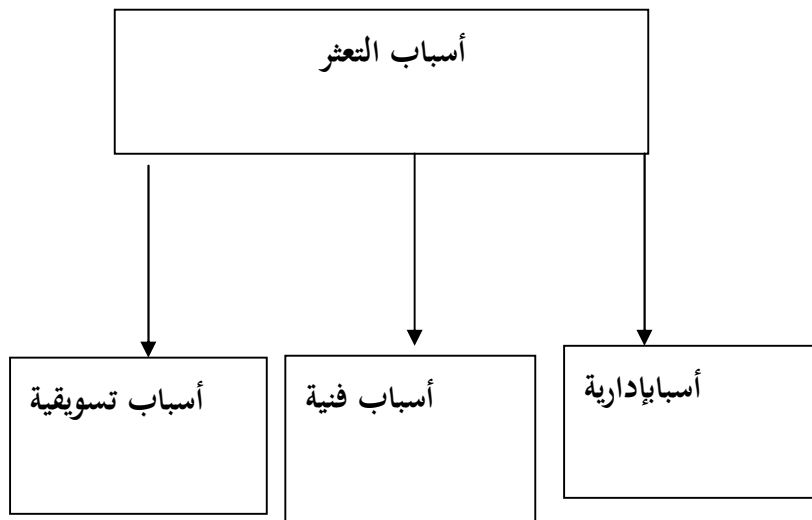
¹ حمزة الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص 282.

² محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاديات الائتمان المصرفي "دراسة تطبيقية للنشاط الإئتماني وأهم محدداته"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 370.

3. الأسباب التسويقية:

تعد المسألة التسويقية من أهم الأسباب التي تتسبب في تعثر المصرف، فقد يواجه مصرف معين منافسة حادة لمنتجاته في السوق المحلية أو الخارجية يغذيها انخفاض الكفاءة السعرية والفنية لهته المنتجات، وسواء كان ذلك لاعتبارات خارجة عن نطاق إرادة إدارة المصرف أم لا، هذه العوامل تعرقل الجهود التسويقية للمشروع مما ساعد على ذلك عدم وجود جهاز تسويقي قوي داخل المشروع على مواجهة المتغيرات التي تحتاج السوقين المحلية والخارجية.¹

الشكل رقم (2-1): أسباب التعثر



من إعداد الطالبتين: بناء على المعلومات السابقة.

¹محمد الحمزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 374.

رابعاً: مراحل التعثر المصرفي:

يمر التعثر المصرفي بمراحل عديدة يجب دراستها بشكل جيد للتعامل مع المصرف المتعثر والتي تتمثل

في¹:

1. مرحلة حدوث الحدث العارض:

وهي البداية الحقيقية للتعثر المصرفي، حيث تحدث حدث عارضي ما يمثل لحظة اختيار وتحدي للمدير المالي للمصرف، فإذا انتبه له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر ولكن إذا غفل عنه وأستهان بخطورته بدأ التعثر، وكثيراً ما يبدو الحدث العارض أمراً عادياً هنا لا قيمة له، خاصة في ظل إتباع الإدارة سياسة المتابعة يوم بيوم والتعامل مع الأحداث لحظة بلحظة دون استخدام الإدارة العملية المستقبلية التي تقوم على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة ومن أمثلة الحوادث العارضة ما يلي:

أ. الدخول في إلتزامات غير مخططة لا تعطي عائداً سريعاً أو بطيئة العائد، وبالتالي يخلف عبئاً وتولد إلتزاماً لم يكن في الحسبان يلتهم جانباً من الفائض، وتحول الفائض النقدي إلى عجز نقدي، وتلتهم جانباً من رأس المال العامل.

ب. ظهور إلتزام عارض فجائي غير مخطط يستنزف جانباً من السيولة أي يمتص السيولة كاملة أو يلتهم جانباً من رأس المال العامل، نتيجة لحادث ما في السوق النقدي المحلي أو العالمي.

2. مرحلة التغاضي عن الوضع القائم:

وهي المرحلة التي يدق فيها بعض خبراء المصرف أو المشروع المتعثر ناقوس الخطر لتنبيه إدارة المصرف إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر والدافعة إليها، إلا أن تجاهل القائمين على إدارة المصرف ومقابلة هذا الإنذار بالإستهزاء والتقليل من شأنه، مما يدفع المندرون إلى عدم الإستمرة بالإندار بل التغاضي عن الوضع الحالي وما يماثله من مخاطر مستقبلية قد تحدث آثاراً مدمرة على المصرف.

¹علي العوضي، الديون المتعثرة تسويقها وتعيينها-، المكتبة المصرفية، مصر، 2004، ص 17.

3. مرحلة إستمرار التعثر والتهوين من خطورته:

في هذه الحالة يزداد الوضع تفاقما ويزداد تجاهل القائمين بخطورة الوضع، ومن ثم تتحول المشاكل الوليدة إلى مشاكل بالغة النمو مكتملة الأركان والجوانب ورغم وضوح خطورة الوضع إلا أن القائمين على إدارة المصرف لا يعطون الاهمية الواجبة، ولا يقومون بتغيير السياسات المالية وإتخاذ إحتياطات وإجراءات علاجية مناسبة، بل الإستمرار في ذات السياسة.

4. مرحلة التعايش مع التعثر:

هي أخطر المراحل على الإطلاق وأكثرها تدميرا لمقومات التواجد داخل المصرف، حيث يصبح التعثر طابع للحياة الداخلة وفي هذه المرحلة تتوقف جميع التعاملات مع الخارج، ويصبح المصرف كالمحكوم عليه بالإعدام ينتظر النهاية المحتومة والتي لا بد آتية ومن هنا يسيطر اليأس والإحباط على العاملين فيه وعلى من يتعامل معهم.

5. مرحلة حدوث الأزمة المدمرة:

تبدأ هذه المرحلة بتسرب أنباء التعثر إلى الجمهور الخارجي، وكسر حلقة أو حاجز التعتيم الإعلامي الذي وضعته إدارة المصرف المتعثر وتحدث الأزمة عندما يقوم بعض العملاء بإندفاع إلى مقر المصرف للمطالبة بأموالهم والإستفسار والتحقق من صحة المعلومات التي وردت إليهم من موقف المصرف وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية، وبالتالي تحدث حالة إندفاع من جانب كافة المتعاملين مع المصرف الى المطالبة بحقوقهم وإتخاذ كافة الإجراءات القانونية فضلا عن تجميد معاملاتهم معه.

6. مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية البنك:

في هذه المرحلة تبدأ الإدارة الحالة للمصرف بالإجتماع مع أصحاب الحقوق على المصرف وإستدعاء عدد من الخبراء والمختصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، وعادة ما تبدأ عملية المعالجة بإعفاء

مجلس الإدارة الحالي الذي كان سببا في إحداث الأزمة والوصول بالمصرف الى هذه المرحلة، ثم يعين مفوض عن المصرف ومنحه كافة الصلاحيات للقيام بعملية الإصلاح المطلوب وإعادة المصرف إلى مسيرته الطبيعية.

المبحث الثاني: التنبؤ بالتعثر

يتطرق هذا المبحث إلى الجوانب المختلفة من عملية التنبؤ وكذا أهميته بإعتباره من أهم الوظائف المستحدثة للتحليل المالي.

المطلب الأول: مفاهيم التنبؤ وخطوته.

أولاً: تعريف التنبؤ

1- لغة: اشتقت كلمة التنبؤ من اللغة من أصل الفعل "نبأ" أي الخبر، وهو بالتالي الإخبار بالغيب ومعرفة المستقبل.¹

2- اصطلاحاً: يعرف التنبؤ على أنه عملية التوقع أو التقدير لما سيحدث في المستقبل² وذلك تجنب المؤسسة التعرض لحالات التعثر وتحقيق أهدافها المنشودة.³ وبما أن عملية التوقع ترتبط بالمستقبل فهي فترة تحيطها حالات عدم التأكد التي تؤدي إلى نتائج غير دقيقة وصحيحة ولذلك تسعى المؤسسات بقدر الإمكان أن تكون تنبؤاتها علمية حتى تكون درجة الدقة عالية.⁴

3- اقتصادياً وإدارياً: لقد تناول كتاب الفكر الإداري مفهوم التنبؤ عدة جوانب على أنه:

¹غازي عبد العزيز سليمان، قيمة المعلومات المحاسبية التنبؤية ودورها في الرقابة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 03، العدد 7، 2007، ص 150.

²عباس حميد التميمي و عمار عبد الرزاق، التنبؤ بالتدفقات النقدية باستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي، مجلد إقتصاد والإدارة، مجلد 21، عدد 84، جامعة بغداد، بغداد، 2015، ص 397.

³زهراء صالح الخياط، مرجع سبق ذكره، ص 14.

⁴أحمد ماهر و محمد فريد الصحن، إقتصاديات الإدارة، مكتب عربي الحديث، الإسكندرية، 1987، ص 58.

أ. مجموعة التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل، والتي يتم بناءها على أسس علمية ، وأساليب رياضية، إحصائية، أو باستخدام بيانات مالية ، تاريخية سابقة، للوصول الى معلومات تساعد في مواجهة الظواهر والأحداث والنتائج المالية المستقبلية.¹

ب. يرى الباحث RABINRS : أن التنبؤ يقوم على أساس أن الإدارة تضع الافتراضات التي تحدد العلاقة بين عوامل البيئة الخارجية(السياسية، الإجتماعية، الإقتصادية، والسوق) والعوامل الداخلية(إيرادات، مصاريف، القوى العاملة).

فالتنبؤ يمكن هنا المؤسسة من السيطرة على حالات التغيير في عوامل البيئة والتكيف معها لتحقيق الأهداف المنشودة.²

وكتعريف شامل وواضح فإن التنبؤ هو مجموعة من الإجراءات والطرق الذاتية والموضوعية المصممة أساسا لغرض التوقع بالأحداث المستقبلية المحتملة، ومعرفة النتائج التي ستتحقق، وبذلك يكون للتنبؤ الدور الكبير من خلال مساعدته في توفير النتائج الضرورية والتي على أساسها تتم عملية التقييم، وإتخاذ القرار الملائم بالشكل الذي يقلل من المخاطر.

ثانيا: خطوات التنبؤ:

تتم خطوات التنبؤ عبر المراحل التالية:³

1. التحديد والتعريف بموضوع التنبؤ.
2. تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له ودراسة العوامل المسببة في زيادته أو نقصانه.

¹ عمر محمد فهمي وحازم السراج، تقدير نماذج التنبؤ في سوق رأس المال، مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماجستير علوم اقتصادية، جامعة الأردن، 2005، ص 04.

² الطالب صلاح عبد الرحمان، تكييف أدوات التحليل المالي لقياس نجاح المؤسسات، رسالة في إطار الحصول على شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، بغداد، 2002، ص 22.

³ فضالة أبو الفتوح، إستراتيجية القوائم المالية، دار الكتاب العالمية للتوزيع، القاهرة، 1955، ص 95.

3. دراسة العلاقة بين العناصر موضوع التنبؤ والعناصر الأخرى المتصلة بها.
4. إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم موضوع التنبؤ للاسترشاد بها في توقع قيمته مستقبلاً.
5. إجراء دراسات مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ وبين القيمة الفعلية الواقعية له.
6. تحديد ظروف البيئة الحالية ومدى تأثيرها مستقبلاً.

ثالثاً: أهمية التنبؤ بالتعثر:

لقد أخذ هذا النوع من التحليل بالتنبؤ يحتل أهمية كبيرة في مختلف المجالات، ومجال الإدارة المالية بصورة خاصة لما يترتب على تعثر المؤسسات من أضرار كبيرة للأطراف ذات المصالح المشتركة بأداء المؤسسة.¹ حيث يمكنها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة التعثر في مراحله المبكرة وتجنب الوصول إلى حالات الإفلاس والتصفية.

1. المصارف: حيث تهتم بالتنبؤ بالتعثر لما له من آثار على:²

قروضها القائمة، قروضها قيد الدراسة، أسعار قروضها وشروطها، إمكانية التعاون مع المقرضين لمعالجة المشاكل القائمة، توقيت الإنسحاب.

2. الإدارة: التعرف على مؤشرات التعثر والتعامل مع أسبابها لإتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ المؤسسة في الوقت المناسب.³

3. المقرضين: تقييم نجاح المؤسسات التي يقومون بالإقراض لها والإطمئنان على سلامة مركزها المالي وإسترداد أموالهم الممنوحة أو المتوقع منحها.⁴

¹ الطالب صلاح عبد الرحمان، تكييف أدوات التحليل المالي لقياس نجاح المؤسسات، مرجع سبق ذكره: ص 23.

² جورج فوستر، تحليل القوائم المالية، دار المريخ، الرياض، 2003، ص-ص: 490-491.

³ عصام محمد الصالح، تحليل بقاء المنشآت دالة للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة كلية الرافدين، العدد 4، الرافدين، 2000، ص 178.

⁴ محمد أبو ناصر، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، دار وائل، عمان، 2008، ص 4.

4. **المستثمرون:** يهتم المستثمرون بالتنبؤ بالتعثر وال فشل المالي من أجل إتخاذ قراراتهم الإستثمارية المختلفة، المفاضلة بين البدائل المتاحة، وتجنب الإستثمارات ذات المخاطر العالية.¹
5. **مرجعو الحسابات:** يرجع اهتمامهم إلى مسؤولياتهم الكبيرة في مراجعة القوائم المالية.²
6. **جهات حكومية:** لتتمكن من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الإقتصاد حرصا على سلامتها.

7. **العاملون بالمؤسسة:** من أجل إشعارهم بالأمن والرضا الوظيفي وتقييم نظام التقاعد، ومنافع ما بعد الخدمة التي يمكن للمؤسسة أن تقدمها لهم.

وبالتالي فإن التنبؤ يعتبر بمثابة الإنذار المبكر عن المشاكل المالية التي تعاني منها المؤسسة والتي لا بد من تداركها قبل فوات الأوان، وهي تعتبر كأداة هامة تساعد متخذي القرارات على قراراتهم الإستثمارية والتمويلية، وتجنب حالات تعثر المؤسسات، كما يمكن ذكر عدد من العوامل التي تؤكد أهمية التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات كما يلي:

- أ. التعثر المالي له عواقب قد تصل إلى إفلاس المؤسسات وتصنيفها، وما يترتب عليه كن خسائر وإرتفاع التكاليف.
- ب. يؤثر التعثر المالي على الأنشطة الجارية للمؤسسات.

المطلب الثاني: علاقة التحليل المالي بالتنبؤ

يدخل التحليل المالي بالإضافة إلى وظائفه التقليدية في تحديد مراكز القوة، وبيان نقاط الضعف في موقف المؤسسة في سوق العمل، وفعالية الأداء في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، إلى وظائف مستحدثة سلكها المحللون الماليون من أجل تحقيق أغراض مختلفة وخاصة غرضها الأساسي وهو "التنبؤ" بعدد من

¹ - شريف الريحان، و آخرون، الفشل المالي في المؤسسات الإقتصادية، www.4shared.com

² Gorge t friedlob ,esmtials of financialanalysis,johnwiley and sooninc ,hoboken,newjersy3th ed,2003,p92.

الظواهر في حياة المؤسسة والتي تشكل مضمون نشاطها التشغيلي والموقف الذي سيكون عليه في المستقبل، وذلك إذا ما أحسنت الإدارة والمحللين الماليين استخدام البيانات المحاسبية وتكييفها وفق منهج خاص في التحليل.

ولهذا تشير المراجع العلمية إلى إمكانية اللجوء إلى التحليل المالي في الحالات التالية:¹

1. التنبؤ بالمبيعات.
2. التنبؤ بالإحتياجات المالية والتخطيط لطريقة الحصول عليها.
3. التنبؤ بالأرباح والتخطيط لها.
4. التنبؤ بإحتمالات التعثر، وبمدى إمكانية توقف المؤسسة عن العمل، وبالتالي تعرضها للإفلاس والتصفية.
5. التنبؤ بفشل المشروعات.

بالإضافة الى أغراض أخرى مستحدثة تتمثل فيما يلي:²

1. تحليل المحافظ الإستثمارية.
2. التحليل المالي لأغراض جمع المشروعات.
3. تحليل نوعية الأرباح.

المطلب الثالث: مقومات عملية التنبؤ

لكي تستمر عملية التنبؤ بفعالية ونجاح، يجب أن تتوفر القوائم المالية على مجموعة من الشروط باعتبارها أساس التنبؤ وهي كالتالي:³

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي -تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل-، مؤسسة الوراق، عمان، 2000، ص 289.

² محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

³ محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 249.

أولاً: فعالية المعلومات المحاسبية:

قبل التطرق الى فعالية المعلومات المحاسبية وجب تعريفها مسبقاً

1-تعريف المعلومات المحاسبية:

لتحديد ما المقصود بالمعلومات المحاسبية يجب التفرقة بين كلمتي البيان والمعلومات فالبيان تمهيداً لتحقيق تقيمت مجموعها وتسجيلها وتخزينها او معالجتها من خلال نظام معلومات ، وتمثالا لبيان إعادة مشاهدات تقييمياً وقياسات للشركة ، والتي تكون ذات أهمية لمستخدمي نظام المعلومات.¹

أما المعلومات فهي النتائج النهائية من خلال تنظيم وترتيب البيان بطريقة تؤدي بالزيادة المعرفة لدى المستفيد منها.²

لاشكاً أن المحاسبة تعد المعلومات المفيدة لمساعدة أطراف عديدة في اتخاذ القرارات ، وتعتبر فترة الستينيات بمثابة نقطة تحول في تطوير مفهوم ومقومات النظام المحاسبي حيث أصبح أداة لتوليد المعلومات المتعلقة بالأحداث الاقتصادية طبقاً لاحتياجات محددة ومعروفة لدى مصممي هذا النظام.³

و ذلك في حين أن تعريف المعلومات المحاسبية بأنها: ذلك ما يهيئ المعلومات المحاسبية بأشكالها: الناتج النهائي للمحاسبة من خلال تنظيم وترتيب البيان لتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدميها المعلومات الخارجية داخل وحدة اقتصادية.

يستنتج مما سبق أن المقصود بالمعلومات المحاسبية النتائج الأخيرة للنظام المحاسبي من قوائم تقارير ختامية للنشاط التي منشأها مساعدة المستفيدين من المعلومات وخاصة المستفيد من المعلومات المحاسبية في مجال التعثر المالي .

¹ بوجونا سنهانت، ومارشال رومني، نظام المعلومات المحاسبية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص 25.

² كما لالدين مصطفى الدهراوي، نظام المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2009، ص 25.

³ أحمد حلمي جمعة، وآخرون، نظام المعلومات المحاسبية - مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج، عمان، 2003، ص 14.

2- خصائص المعلومات المحاسبية :

لا بد أن تتوفر خصائص متنوعة في المعلومات المحاسبية، لكي تكون قابلة للتطبيق في مختلف الوحدات الاقتصادية بغض النظر عن نشاطها، وتوفر هذه الخصائص جعلها ذات جودة ومنفعة أكبر وتعددت الدراسات التي تظهر تبهذا الخصوص ، وتبلورت بإصدار مجلس معايير المحاسبة الأمريكية **FASEB** تقريراً يعرض فيها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية نوردتها باختصار فيما يأتي:¹

أ- خاصية الملائمة: ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تتوفر فيها دقة التنبؤ والتوقيت المناسب.
ب- خاصية إعادة الاعتماد: لكي يعول على المعلومات المحاسبية أو يوثق بها لا بد من توفر فيها الدقة في التعبير، القابلية، والحادة.

ت- القابلية للمقارنة.

ث- الثبات .

ثانياً: أن تتمتع البيانات الفعلية المعتمدة أساساً لإعداد القوائم المالية بالموضوعية والشمول.

ثالثاً: أن تكون الافتراضات التي تبنى عليها التوقعات المستقبلية معقولة، وأن تراعي ظروف المؤسسة الداخلية وكذلك البيئة المحيطة بها.

رابعاً: أن تتمتع النماذج والأساليب المتبعة في التنبؤ بمنهج علمي يراعي جميع المتغيرات المؤثرة في النشاط محل التنبؤ.

¹عبدالله محمد ناجيم محمد، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي لأغراض الاندماج والتطبيق على البنوك كالتجارة اليمينية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2009، ص 74، 75.

خامسا: أن تكون الفترة الزمنية محل التنبؤ معقولة، وتزداد دقة التنبؤ كلما قصرت فترة التنبؤ والعكس صحيح.

وإمكانية التنبؤ بسيطة وسهلة إذا ما كان تطور في القوائم المالية من ناحية الأعداد والتبويب وما تحويه من معلومات وبيانات، بالإضافة الى قدرة المحلل المالي على تفسير نتائج العلاقات فيما بين هذه المعلومات والبيانات، وما هو متاح من أدوات إحصائية ورياضية.

المبحث الثالث: طرق التنبؤ بالتعثر المصرفي

يهدف هذا المبحث إلى التعرف على طرق التنبؤ بالتعثر المصرفي، بإعتبارها أهم مرحلة في عملية التنبؤ، والتي يتم إتخاذ القرارات الصائبة من طرف المصارف وتدارك الأخطاء، والإبتعاد عنها مستقبلا.

المطلب الأول: أساليب التنبؤ بالتعثر المصرفي:

تعتبر أساليب التنبؤ من الطرق المنتهجة للتنبؤ بالتعثر المصرفي، وتم تصنيفها إلى أسلوبين: الأساليب الغير نظامية والأساليب النظامية.

أولاً: الأساليب الغير نظامية:

يعتمد هذا الأسلوب على التقدير الذاتي ولا تحتاج إلى قاعدة، أو إلى تحديد المتغيرات موضوع الدراسة، وإنما تعتمد على الخبرة، والتقدير الشخصي، وتنقسم إلى مجموعتين:

1. أساليب التناظر والمقارنة: يتم التنبؤ بمسار أي متغير بإستخدام المسار المحتمل لنفس المتغيرات في حالة متشابهة. مثلاً: التعرف على أثر تخفيض العملة على التضخم.¹

2. الأساليب المعتمدة على آراء ذوي الشأن والخبرة: ويعتمد المصرف من خلال هذه الطريقة على مجموعة من الخبراء للتوصل إلى تنبأ أفضل من قيام خبير واحد بهذه المهمة وتتم من خلال عدة طرق:²

أ. قيام المصرف بالتنبؤ عن طريق استخدام مجموعة من قوائم الاستقصاء التي توجه إلى مجموعة من خبراء الأعمال المصرفية، وعن طريق كل منهم تقدم الآراء التي يمكن للمصرف استخدامها في عملية التنبؤ.

ب. أن يقوم المصرف بالاعتماد على مجموعة من خبراء الأعمال المصرفية تجتمع في شكل لجنة متكاملة بهدف التنبؤ بأعمال المصرف ووضع كل منهم رأيه لتتم مناقشته والتوصل إلى توصيات مشتركة.

¹ مقال حول أساليب المستخدمة في التنبؤ. www.acc4arab.com/12/02/2018

² عساف محمود، إدارة المنشآت المالية، بدون دار نشر، الإسكندرية، 1979، ص 175.

ثانيا: الأساليب النظامية:

وينقسم هذا الأسلوب إلى:

1. النماذج السببية:

يعتمد المتغير موضوع الدراسة على متغيرات تفسيرية توضح سلوكه، وبالاعتماد على نظرية معينة في تفسير الظاهرة، ويتم صياغة العلاقة في شكل نموذج رياضي قابل للتقدير ومثال على ذلك: تفسير إستهلاك الأسر مع سلعة معينة C ، بدخول تلك الأسر Y ، وسعر السلعة P ، ويتم صياغة العلاقة في شكل نموذج رياضي بناء على نظرية الطلب كالتالي:¹

$$C = a + by + cp$$

ثم يتم تقدير معلومات النموذج: $c.b.a$

2. النماذج الغير السببية:

تعتمد هذه النماذج على القيم التاريخية للمتغيرات التي تفسر وهناك العديد من النماذج منها:²

أ. النماذج الإحصائية لسلاسل الزمنية.

ب. النماذج الديناميكية الغير خطية.

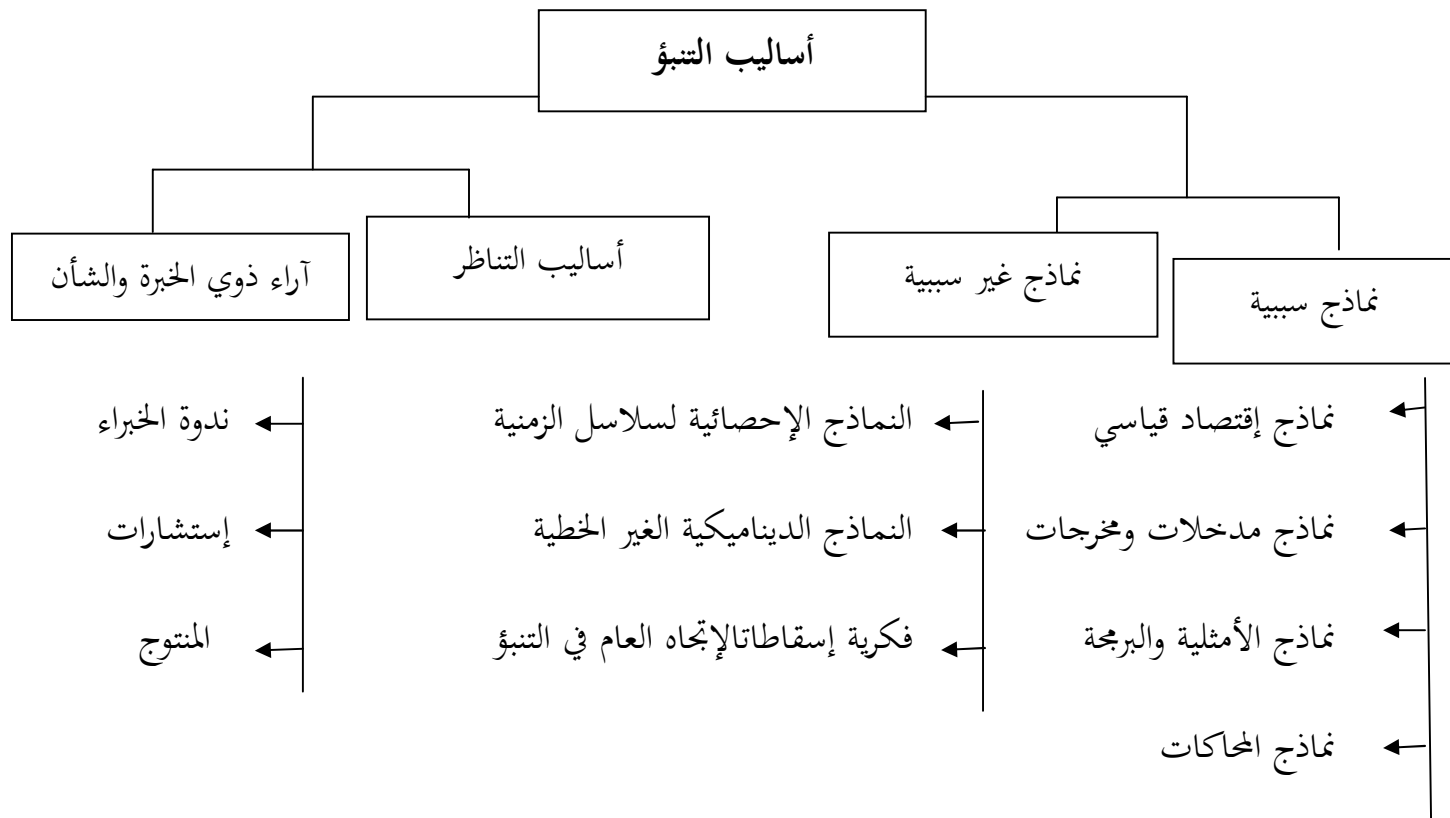
ج. إسقاطات الاتجاه العام في التنبؤ.

بالرغم من كون هاته الأساليب ضمن الطرق المستخدمة في التعثر المصرفي، إلا أنها أقل أهمية مقارنة بالطرق الأخرى وذلك يرجع لقلّة استعمالها باعتبارها صعبة التطبيق، طول فترة التنبؤ، بالإضافة إلى كون مستخدمي هذه الطريقة يجب أن يتحلّى بالخبرة والدراية الواسعة في مجال الإحصاء وخاصة الاقتصاد القياسي.

¹ جمال حامد، أساليب التنبؤ، سلسلة التنمية، عدد 14، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 04.

² عمار عمر الطويل، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 66-68.

الشكل رقم (2-2): الأساليب المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المصرفي.



المصدر: جمال حامد، أساليب التنبؤ، سلسلة التنمية، عدد 14، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص

المطلب الثاني: التنبؤ بالتعثر المصرفي

نشط الباحثون منذ بداية الستينات وخاصة في الولايات المتحدة بإجراء دراسات هادفة إلى تحديد المؤشرات والنسب التي يمكن الإسترشاد بها في التنبؤ بالتعثر المصرفي وصياغتها في شكل نماذج سهلة الفهم والتطبيق وذات نتائج دقيقة وفعالة.

أولاً: نماذج الإنذار المبكر:

تدخل نماذج الإنذار المبكر ضمن النماذج الرياضية المستخدمة في التنبؤ بالتعثر على مستوى المؤسسات المصرفية، وهو عبارة عن نظام يقوم بدراسة احتمال حدوث أزمة مصرفية من خلال مراقبة سلوك عدد من المؤشرات الإقتصادية والمصرفية الرئيسية.¹

1. ركائز الإنذار المبكر: من الركائز التي يقوم عليها نذكر ما يلي:²

- أ. حسن إختيار المتغيرات التي يقوم عليها التنبؤ.
- ب. توافر بيانات المدخلات بصفة موثوقة.
- ج. توفير نظام إتصالات جيد لجمع المعلومات وإتاحتها في الوقت المناسب.
- د. إستخلاص الدروس من الأزمات السابقة.
- هـ. إستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية التي يمكن من خلالها التنبؤ.

2. أهمية نظام الإنذار المبكر: تكمن أهمية نظام الإنذار المبكر في ما يلي:³

- أ. توجيه الإهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على المصارف.
- ب. التعرف على المواقع داخل المؤسسات التي يكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل.
- ج. التقييم المستمر لنظام المصارف في شكل إطار رسمي للتقييم.

وتهدف نماذج الإنذار المبكر إلى ترجمة العوامل المختلفة للأداء والملاعق المصرفية في شكل نقدي لخطر تعثر المصرف، وبمساعدة هذا التقدير يمكن للمنظم التمييز بين المصارف الأكثر خطراً أو الأخرى غير الخطرة، إذ أن التعرف المبكر على المصارف التي تواجه صعوبات تسمح بإتخاذ الإجراءات الوقائية والتصحيحية الملائمة، ويقوم هذا النموذج في طريقته على التصنيف camels أو ما يسمى بالطريقة

¹ محمد روح، نظم الإنذار المبكر للأزمات المالية، مجلة البنوك، عدد 26، فلسطين، 2005، ص 71.

² طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص-ص: 775-776.

³ عبد النبي إسماعيل الطوفي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية، 17/02/2018، www.kantakji.com

المصرفية والتي تركز على ست عوامل للخطر، والتي تمثل ترتيباً لحالة المصرف، بالإضافة إلى العنصر السادس "S" الذي يمثل حساسية السوق.

وتتمثل عوامل الخطر الست في ما يلي:

1. C كفاية رأس المال: تقيس لنا الرسملة أو رأس المال ضد الخسائر غير المحتملة.
2. A جودة الأصول: تقيس جودة أصول المصرف خاصة قروض المصرف.
3. M جودة الإدارة: تقيس جودة إدارة البنك.
4. E الأرباح: يقيس الأداء المالي للمصرف وإستقرار نتائجه.
5. L السيولة: يقيس تعرض المصرف لخطر السيولة، وذلك بالتركيز على الموارد المتاحة ودرجة سيولة المصرف.
6. S حساسية مخاطر السوق.

مضمون هذا النموذج يقوم على تقدير رقم لكل عامل، يتراوح بين أعلى جودة بالرقم (1) وأدنى جودة بالرقم (5)، كما يخصص تقدير مركب لأداء المصرف بمجمله، فالترتيب المركب (1)، (2) يدل على سلامة المصرف بصورة جوهريّة، في حين أن الترتيب (3)، (4)، (5) يشير إلى تعثر المصرف وإحتمالية وصوله إلى الإفلاس في المدى القريب، أما العنصر السادس (S) فتم إدراجه من طرف sinker الذي يعتبر من الأوائل الذين درسوا المصارف المتعثرة بناء على دراسة شملت 220 مصرفاً من الحجم الصغير، وخلصت دراسته إلى أن أهم المتغيرات التي تؤثر على المصارف هي:¹

-جودة أصول البنك، نسبة الأصول، خصائص القروض، كفاية رأس المال وفعالية الربحية.

¹ حساني بوعلام، إدارة مخاطر التعثر المصرفي، رسالة في إطار الحصول على شهادة الماجستير، تأمينات وبنوك، جامعة ابن خلدون، 2012، ص 49.

-بالإضافة إلى دراسات أخرى قام بها أفري " Avery " هنويك " Hanweek " ، بارت " barth " بتطبيق نماذج لوجيستية على عينات مهمة نسبيا (1290 مصرف منها 100 مصرف متعثر، 906 مصرفا منها 38 مصرف متعثر) بناء على سبع نسب تعد أكثر دلالة منها: -تركيب نوعية محفظة القروض-نسب رأس المال بأشكالها المختلفة ومصادر المداخيل.

وما تم بناء على الدراسات السابقة أن السبب الرئيسي للتعثر المصرفي هو سوء تسيير خطر القرض

ثانيا: النماذج الكمية التحليلية للتمبؤ بالتعثر المصرفي: هي عبارة عن نماذج يتم من خلالها دمج النسب المالية مع الأساليب الإحصائية لمواجهة التعثر المصرفي وتنقسم إلى:

1. نماذج النسبة الواحدة: هي عبارة عن نماذج أحادية تعتمد على متغير أو نسبة واحدة للتمبؤ بالتعثر و ذلك من خلال دراسة beaver¹ ، والتي تعتبر من أقدم الدراسات، تحت عنوان التحليل المالي كمؤشرات للفشل سنة 1966، والتي من خلالها قام بدراسة شملت 30 نسبة مالية أختير منها 8 نسب وقد أتمم نموذج beaver بقوة تنبؤية قادرة على التنبؤ بالتعثر قبل 5 سنوات من وقوعه.

كما قام beaver بصياغة نموده بناء على 3 نسب فقط بالمعادلة التالية:¹

$$Z=1.3A_1+2.4A_2-0.980A_3-6.787$$

A1: نسبة التدفق إلى مجموعة الإلتزامات.

A2: نسبة صافي الربح إلى مجموعة الموجودات.

A3: نسبة مجموع الإلتزامات إلى مجموع الموجودات.

¹نوري موسى شنقنقري وآخرون، نموذج مقترح للتمبؤ بالتعثر المصرفي في فلسطين، رسالة في إطار الحصول على شهادة الماجستير، قسم المحاسبة والتحويل، 2010، ص 76.

وكانت نسبة الخطأ، 10%، 18%، 21%، 22%، 24%، في السنوات السابقة للتعثر المالي على التوالي، هذه النتائج جذابة لئلا تلال لإحصائية كانت عند درجة ثقة 95%، وعليه لبناء النماذج الأحادية القادرة على التنبؤ بتعثر المنظمة بتدقة كبيرة يتعين إتباع الخطوات التالية:¹

- اختيار عينة من المؤسسات متعثرة و أخرى غير متعثرة في نفس السنة.

- أخذ نسبة واحدة مالية من النسب التي أثبتت الاختبارات الإحصائية ارتباطها الوثيق بمقدرة المؤسسة على الاستمرار ثم اختيار اصغر قيمة للنسب المالية في مجموعة المؤسسات القادرة على الاستمرار بوصفها نقطة التبويب، المستوى الأكبر ينتمي إلى مجموعة المؤسسات القادرة على الاستمرار، والمستوى الأقل ينتمي إلى المؤسسات الغير القادرة على الاستمرار.

- اختيار نقطة التبويب المثلى التي تكون عندها أخطاء التبويب اقل ما يكون .

- الحرص عند تحديد نقطة الفصل أو التقسيم المثالي من الوقوع في أخطاء التبويب أو التنبؤ، و هي الخطأ من النوع الأول و يحدث عند التنبؤ بان المؤسسة لن تتعرض للتعثر في الوقت الذي تكون فيه قد تعرضت له فعلا، الخطأ من النوع الثاني و الذي ينتج إذا تنبأ المحلل بان المؤسسة ستتعرض للتعثر علما أنها لم تتعرض له فعلا.

- بعد الإنهاء من الإجراءات الخاصة بالنسبة المالية، تبدأ الإجراءات الخاصة بباقي النسب لكل على حدى.

و من لا نتقادات التي وجهة لهذا النوع من النماذج هو أنها بجانبا واحد من المؤسسة، و من ثم فان النسبة الواحدة لا تعكس كل المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، مما يحد من فعالية المعلومات التي يتيحها النموذج الأحادي.

1- سعاد عون الله، إستراتيجية إدارة التعثر المصرفي، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراة، تخصص علوم

اقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلوي، شلف، الجزائر، 2013، ص 84.

2. نماذج تحليل النسب المجتمعة: من أهم هاته النماذج الكمية

أ- نموذج التمان (Altman): أو ما يسمى بنموذج (Z-score)، والذي يعتبر من أهم وأول الأعمال التي حاولت تجاوز الطريقة التقليدية التي إستخدمها السابقون، والمعتمدة على أساليب إحصائية بسيطة في تحليل النسب المالية لإختيار نسبة واحدة تعتقد أنها تقوم بالتمييز بين المصارف المتعثرة والغير متعثرة،¹ وإستخدم Altman في بناء هذا النموذج أسلوب إحصائي أكثر تعقيدا وهو الأسلوب التمييزي على عينة مكونة من 33 مؤسسة غير متعثرة. ومن خلاله توصل إلى معادلة تمييزية بالشكل التالي:²

$$Z=1.2X_1+1.4X_2+3.3X_3+0.6X_4+1X_5$$

حيث:

X1: صافي رأس المال العامل/إجمالي الموجودات.

X2: الأرباح المحتجزة والإحتياطيات/إجمالي الموجودات.

X3: الأرباح قبل الفوائد والضرائب/إجمالي الموجودات.

X4: القيمة السوقية لحقوق المساهمين/إجمالي المطلوبات.

X5: المبيعات/ إجمالي الموجودات.

ومن خلال المعادلة نستخلص ما يلي:³

¹ريحان الشريف، مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية للتنبؤ بالتعثر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 30، 2002، ص 10.

²وحيد محمود، سيف عبد الرزاق، إستخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بعشَل الشركات، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة موصل، عدد 100، 2010، ص 20.

Richard lew :sKdavidpendrillK. advancedfinancialaccounting.financial time.2000.p 405.³

إذا كانت قيمة Z أكبر أو تساوي 2.99 تعتبر المؤسسة المصرفية ناجحة وقادرة على الإستمرار.

إذا كانت قيمة Z أقل من 1.81 فإن المؤسسة المصرفية فاشلة لأن أداؤها منخفض.

إذا كانت قيمة Z أكبر من 1.81 وأقل من 2.99 فإن هته الحالة تسمى بالمنطقة الرمادية ولا يمكن تحديد وضع المؤسسة المصرفية.

- الانتقادات الموجهة لنموذج التمان (Altman) تعرض نموذج التمان إلى مجموعة من الانتقادات من أهمها ما يلي:¹

- كبر حجم العينة و أن النسب التي تم استخدامها في بناء النموذج كانت دون دراسة علمية، إذ لم يوضح صاحب النموذج مبررات استخدام هته النسب و هل لها علاقة بالتعثر المصرفي أم لا.
- وجود ارتباط داخلي بين النسب المنتقاة لبناء النموذج و هذا ما يسمى بظاهرة ازدواجي الخطي و التي تؤدي إلى إن تكون النسب المالية مرتبطة بالتعثر ارتباطا خاطا ، كما إن إضافة نسبة مالية لها علاقة بنسبة مالية أخرى تجعلها أكثر تمييزا.
- التنبؤ بالتعثر المصرفي باستخدام نموذج التمان يمكن وصفه بأنه تنبؤ ذو طبيعة بعدية أي بعد حدوث التعثر مازال قائما.
- المؤشرات المحاسبية المشتقة من القوائم المالية خاصة المتعلقة بقائمة الدخل و قائمة المركز المالي، إذ أن الأولى تعتبر قائمة دخل و الثانية قائمة موضع، و بالتالي الأولى حركة ديناميكية و الثانية ساكنة ، فكيف يمكن المساواة و الدمج بين هاته المؤشرات المالية .

ب- نموذج شيرورد (sherrod) 1987: لهذا النموذج هدفين رئيسيين:²

²علي سليمان النعامي، نموذج محاسبي للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 32، ص 45.

²ماجدة عبد المجيد أحمد ،هلال يوسف صالح، استخدام نموذج sherrored للتنبؤ بفشل المصارف التجارية السودانية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد التاسع، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2013، ص 17.

1- **تقييم مخاطر الائتمان:** حيث يستخدم من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض للمشاريع الاقتصادية حيث يجري تقييم القروض الى خمس فئات حسب درجة المخاطرة و هي

الاولى قروض ممتازة $z \geq 25$

الثانية قروض قليلة المخاطرة $25 \geq z \geq 20$

الثالثة قروض متوسطة المخاطرة $20 \geq z \geq 5$

الرابعة قروض عالية المخاطرة $5 \geq z \geq -5$

الخامسة قروض عالية جدا $z < -5$

ب- **التعثر المالي:** يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المؤسسة في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة المؤسسة على موازنة نشاطها مستقبلا.

ويصاغ هذا النموذج وفق المعادلة التالية:

$$.Z = 17X_1 + 9 X_2 + 3.5 X_3 + 20 X_4 + 1.5X_5 + 0.1 X_6$$

حيث أن **Z**: مؤشر التعثر.

X1: صافي رأس المال العامل/إجمالي الأصول.

X2: الأصول السائلة/إجمالي الأصول.

X3: حقوق المساهمين/إجمالي الأصول.

X4: صافي الأرباح قبل الفوائد و الضرائب/إجمالي الأصول.

X5: إجمالي الأصول/إجمالي الخصوم (خارج النتيجة)

X6: حقوق المساهمين/الأصول الثابتة.

من الجدول السابق و صيغة النموذج يتضح لنا أن قيمة المؤشر (Z) إذا ارتفعت تدل على قوة المركز المالي للمصرف و مدى إمكانية استمراره، و من ثم انخفاض المخاطرة و أن النموذج يخدم أغراض التحليل المالي كالتالي:

- يمكن استخدامه في تقييم المركز الائتماني للمؤسسات التي تتقدم بطلبات الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية، أي كأداة يسترشد بها مدير الائتمان أو لجنة القروض المانحة لهته التسهيلات.
- يمكن استخدامه من طرف إدارة المصرف كأداة للتنبؤ بالتعثر المصرفي من خلال دراسة القروض و مدى تعثرها و تقدير مخصص للقروض المتعثرة لمواجهة المخاطر المترتبة عنها.

(ج) نموذج كيدا: (kida): يعتبر هذا النموذج من أحدث النماذج التي استخدمت في عملية التنبؤ بالتعثر في سنة 1981 و قد تم بناء هذا النموذج على فرضية أساسية هي أن ليس بإمكان المدقق الاعتماد على تقديراتها الشخصية في اتخاذ قراراتها حيال المشكك الاستمرارية ، و إنما لابد من استخدام النماذج الرياضية كعامل مساعد في اتخاذ القرارات ، بناء على خمسة نسب مالية مستقلة وفق معادلة الارتباط لتحديد قيمة المتغير Z كالتالي:¹

$$Z = 1,042 X_1 + 0,42 X_2 + 0,42 X_3 + 0,463 X_4 + 0,271 X_5$$

- حيث أن:

$$X_1 = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الأصول.}$$

$$X_2 = \text{حقوق المساهمين} / \text{إجمالي الالتزامات.}$$

$$X_3 = \text{الأصول السائلة} / \text{الالتزامات المتداولة.}$$

$$X_4 = \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول.}$$

$$X_5 = \text{النقدية} / \text{إجمالي الأصول.}$$

¹ عوض الله جعفر الحسيني بوبكر ، دور التحليل المالي في التنبؤ بإعسار البنوك ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة أم

- $Z =$ دليلاً ومؤشراً للإفلاس.

- (د) نموذج الجهماني (2010): مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر المصارف:

- هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج قياسي باستخدام النسب المالية، قادر على التمييز بين المصارف المتعثرة و غير المتعثرة، وذلك قبل سنة على الأقل، وقياس مدى دقة النموذج في التنبؤ، و تم استخدام التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات في تحليل هذا النموذج و ذلك من خلال 23 نسبة مالية.

- وتم التوصل إلى نموذج يتضمن النسب التالية:¹

- نسبة النقد و الاستثمارات إلى إجمالي الودائع.

- نسبة التداول

- نسبة صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب إلى حقوق المساهمين.

- نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى رأس المال المدفوع.

- نسبة الربح التشغيلي إلى المصروفات الإدارية العمومية .

- و توصل الباحث إلى إن النموذج بين المصارف المتعثرة و الغير المتعثرة على أساس توفر السيولة لدى المصرف و على أساس رأس المال المستثمر، حيث استطاع النموذج التنبؤ بالتعثر بنسبة (100%)، وبتطبيق النموذج على العينة نفسها ولل سنة الأولى التي تسبق التعثر كانت نسبة الدقة بالتنبؤ (75%).

- ثالثاً: نماذج التحليل النوعي (الوصفي): هذا النموذج على عكس النماذج الأخرى الكمية ومن

أهم هته النماذج، نموذج Argenti ، ويسمى هذا النموذج بنموذج الخطأ الإداري المتعدد، وهو

ما يعرف في عالم الأعمال بنموذج (A-Score) يجمع هذا النموذج بين التحليل المالي وأسلوب

تحليل المخاطر، ويعتمد في تقييم المؤسسة المصرفية على مجموعة من المؤشرات المالية والمؤشرات الغير

مالية (النوعية). وانتهت دراسته بتحديد مسارات لتعثر المصارف وهي:²

¹ حزة محمود زيدي، نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المنشأة المصرفية، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2010، ص: 71-73.

² جهاد حمدي إسماعيل، نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المنشأة المصرفية، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2010، ص: 71-73.

المسار الأول: التعثر الاعتيادي للمصارف حديثة التكوين وغالبا ما يكون راجعا إلى صغر حجمها، نقص الخبرة، ومستوى أدائها الضعيف.

المسار الثاني: تنمو المصارف الصغيرة بسرعة في المراحل المبكرة من دورة حياتها ثم تتدهور في أداءها بشدة، والسبب يعود إلى التفاؤل الشديد من طرف الإدارة وبعد النجاح في العمل وكذلك زيادة نسبة الديون إلى حقوق الملكية.

المسار الثالث: تعثر المصارف كاملة النمو، والذي يكون راجع إلى صعوبات ناتجة عن قرارات غير صائبة وكذلك المبالغة في التوسع.

المطلب الثالث: النسب المالية الأكثر استخداما في بناء نماذج التنبؤ بتعثر المؤسسات:

لا يمكن التطرق إلى كل النماذج التي تم بناءها و استحداثها في عملية التنبؤ بتعثر المؤسسات، لكن يمكن التطرق إلى النسب المالية المؤشرات الأكثر استخداما من طرف الباحثين و الجدول الآتي يبين ذلك بشكل مختصر.

الجدول رقم(1-2): النسب المالية الأكثر استخداما في بناء نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي:

الرقم	النسبة المالية	معدل الاستخدام	النوع
1	صافي الربح/ إجمالي الموجودات	43%	ربحية
2	الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة	42%	سيولة
3	إجمالي المطلوبات/ إجمالي الموجودات	40%	رفع مالي
4	رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات	34%	سيولة
5	صافي الربح قبل الفوائد والضريبة/ إجمالي الموجودات	30%	ربحية
6	التدفقات النقدية/ إجمالي المطلوبات	23%	سيولة
7	إجمالي المطلوبات/ حقوق الملكية	23%	رفع مالي
8	الأرباح المحتجزة/ إجمالي الموجودات	21%	رفع مالي
9	المبيعات/ إجمالي الموجودات	21%	نشاط
10	النقدية/ إجمالي الموجودات	19%	سيولة
11	الموجودات المتداولة/ المبيعات	17%	نشاط
12	الموجودات المتداولة/ إجمالي الموجودات	17%	سيولة
13	القيمة السوقية لحقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات	15%	رفع مالي
14	الموجودات السريعة/ المطلوبات المتداولة	15%	سيولة
15	التدفقات النقدية/ إجمالي الموجودات	13%	نشاط
16	صافي الربح/ المبيعات	13%	ربحية
17	صافي الربح/ حقوق الملكية	13%	ربحية
18	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/ الفوائد المدينة	11%	رفع مالي
19	حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات	9%	رفع مالي
20	المخزون/ المبيعات	9%	نشاط

المصدر: محمد عطية مطر، أحمد نواف عبيدات، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج البنائية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 4، 2007، ص 7.

مما سبق من الانتقادات يتضح لنا مايلي:

- أن الجامعات العلمية و المهنية لم تتطرق للتنبؤ بالتعثر بشكل متكامل خاصة من الجانب المحاسبي
- انه لا يوجد اتفاق بين الباحثين الأكاديميين و التطبيقيين حول تعريف موحد للتعثر من الجانب المحاسبي .
- أن القوائم المالية لا توفر في مجملها الإفصاح الجيد عن التعثر المصرفي مما يحتم ضرورة وجود مؤشرات محاسبية مختصة.
- و بذلك يمكن القول انه لا يوجد في الفكر المحاسبي الحالي مدخل متكامل للتنبؤ بالتعثر المصرفي وقياسه.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن القول أننا توصلنا إلى أن مشكلة التعثر المصرفي راجعة إلى المخاطر المصرفية المتنوعة مثل: المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة... إلخ.

إذ أن التعثر المصرفي يعود إلى مجموعة من الأسباب المتمثلة في الأسباب الإدارية، الأسباب الفنية والأسباب التسويقية، وفي حالة عدم تداركها سيؤدي بالمصرف إلى الإفلاس ولفقادي هذا الأخير يجب على المصرف إتباع طرق التنبؤ بالتعثر المصرفي المتمثلة في الأساليب والنماذج حيث أن الأساليب قليلة الاستعمال نظراً لأنها تستغرق وقت كبير ولا تكون نتائجها دقيقة عكس نماذج التنبؤ بالتعثر الأكثر إستعمالاً والتي تعتمد على مجموعة من النسب و المؤشرات المالية.

الفصل الثالث

تمهيد:

بعد التطرق الى الجانب النظري و الذي يتمحور حول التحليل المالي و كذا جوانبه المستخدمة و المتعلقة بالتنبؤ بالتعثر المصرفي، نقوم في هذا الفصل بدراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540، و ذلك من اجل تطبيق نماذج التحليل المالي و معرفة مدى كفاءة و فعالية نتائجها للتنبؤ بالتعثر المصرفي للبنك الوطني الجزائري.

ومن خلال ما سبق ذكره سنتناول في المبحث الاول نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائريو خاصة وكالة تيارت 540، اما المبحث الثاني فيتطرق الى القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري، وفي المبحث الثالث فيقوم على دراسة نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي و مدى فعاليتها و ذلك كمايلي:

- المبحث الاول:التعريف بالبنك الوطني و خدماته.
- المبحث الثاني: القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري .
- المبحث الثالث: تطبيق نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي

المبحث الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري وخدماته

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري ، الذي يعتبر احد أقدم البنوك في الجزائر و ذلك من خلال التطرق إلى نشأة هذا البنك و تنظيمه إضافة إلى أهم الخدمات التي يقدمها من خلال وكالة تيارت.

المطلب الأول: نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري

أولا نشأة و تقديم البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تدير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك ومن خلال المادة السابعة، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة و يمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970 ، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة ،حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد

لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة... الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأى بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 01-88 و 03-88 و 04-88 ل 12 جانفي 1988 و قانون 119-88 ل 21 جوان 1988 و قانون 177-88 ل 28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري، و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري بالاختصار ب و ج و بقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شغيفارة و حددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأس مال البنك الوطني الجزائري حيث انتقل من 41.600 مليار دينار جزائري إلى 41.600 مليار دينار جزائري و ذلك بإصدار 27.000 سهم جديد يحمل كل سهم قيمة 01 مليون دينار جزائري تم اكتتابها و شرائها من قبل الخزينة العمومية.¹

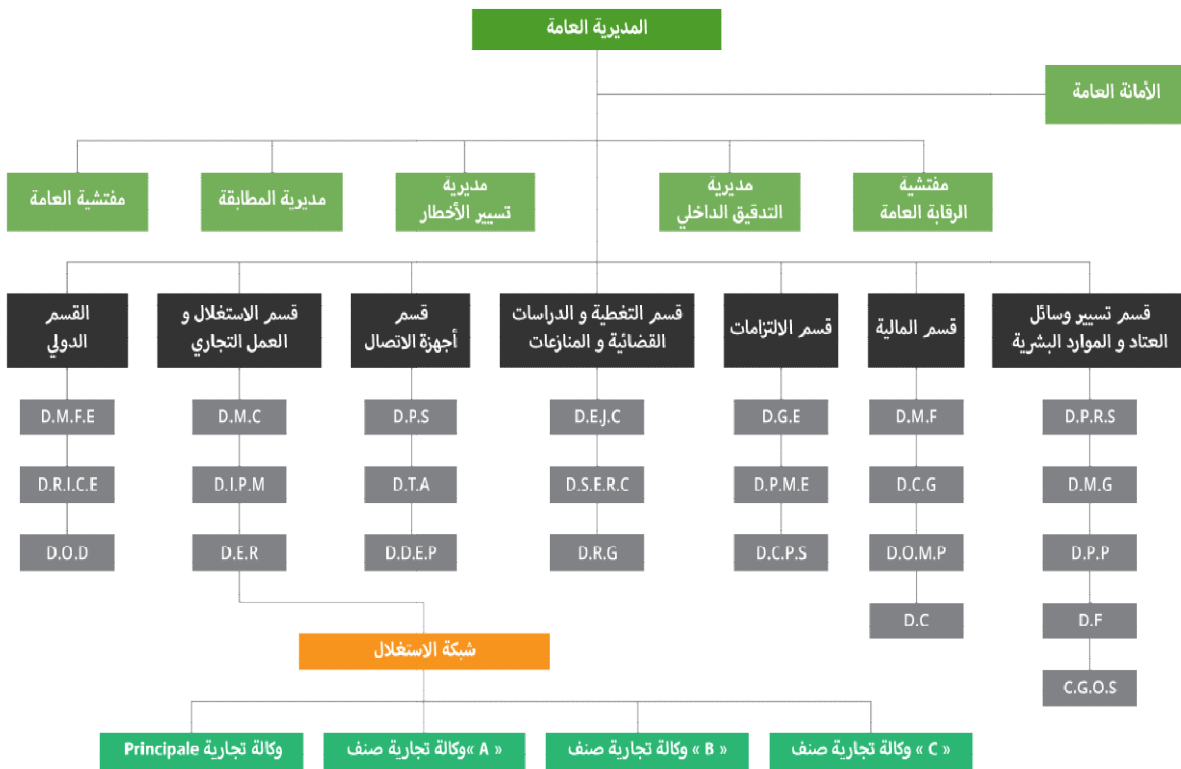
1 العربي أحلام ، أنظمة الدفع الالكترونية ودوره افي تحسين القدرة التنافسية في البنوك التجارية، 2014، رسالة ماستر ، جامعة ابن خلدون، تبارت، ص 79

ثانيا) الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

يتكون البنك المركزي الوطني الجزائري من عدة أقسام وفروع يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي

التالي:

الشكل (1.4) الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.



الهيكل التابعة للقسم الدولي	الهيكل الملحقة بقسم الالتزامات
DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج	DGE: مديرية المؤسسات الكبرى
DRICE: مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية	DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
DOD: مديرية العمليات المستندية	DCPS: مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة
الهيكل الملحقة بقسم الاستغلال و العمل التجاري	الهيكل الملحقة بقسم المالية
DER: مديرية تأطير الشبكات	DC: مديرية المحاسبة
DMC: مديرية التسويق و الاتصال	DOMP: مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات
DIPM: مديرية وسائل الدفع و النقد	DCG: مديرية مراقبة التسيير
الهيكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام	DMF: مديرية السوق المالي
DDEP: مديرية تطوير الدراسات و المشاريع	الهيكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية
DTA: مديرية التكنولوجيات و الهندسة	DPRS: مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية
DPS: مديرية الإنتاج و الخدمات	DMG: مديرية الوسائل العامة
الهيكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات	DPP: مديرية المحافظة على التراث
DSERC: مديرية المتابعة و التغطية و تحصيل القروض	DF: مديرية التكوين
DEJC: مديرية الدراسات القانونية و المنازعات	CGOS: مركز تسيير الخدمات الاجتماعية
DRG: مديرية تحصيل الضمانات	

المصدر : موقع البنك الوطني الجزائري على الانترنت www.bna.dz

المطلب الثاني: إحصائيات عن البنك الوطني الجزائري إلى غاية 31 ديسمبر 2016

سنتعرف من خلال هذا المطلب على إحصائيات رسمية حول البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى النتائج المالية و التجارية لهذا المصرف إلى غاية 2016/12/31.

(أولا) بعض الأرقام و الإحصائيات حول البنك الوطني الجزائري إلى غاية تاريخ 2015/12/31¹

- 211 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.

- 17 مديرية جهوية للاستغلال

- 138 موزع آلي للأوراق النقدية (DAB)

- شبك آلي للبنك (GAB)

- أكثر من 5000 موظف

- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية (EDI)

165.160 - بطاقة بنكية

- 2.513.197 حساب للزبائن

ثانيا) النتائج المالية:

المنتج البنكي الصافي: 116 641 مليون دج.

النتاج الإجمالي للاستغلال: 96 910 مليون دج

نتاج الاستغلال: 41 703 مليون دج

النتاج الصافي: 29 537 مليون دج

¹الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري <http://www.bna.dz>

ثالثا) النتائج التجارية:

الميزانية الإجمالية: 2 719 081 مليون دج.

إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة): 1 619 764 مليون دج

وظائف الزبائن: 1 516 086 مليون دج.

جاري القروض العقارية: أكثر من 30 مليون دج.

جاري قروض المؤسسات: 153 397 مليون دج.

جاري قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة/ الصناعات الصغيرة و المتوسطة: 27 148 مليون

دج.

المطلب الثالث: بطاقة تعريفية لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري:

سنستهل الآن موضوع دراسة الحالة في البداية بتناول تقديم الوكالة بالإضافة إلى دراسة الهيكل

التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تبارت 540.

اولا: تقديم وكالة تيارت. تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم

بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع

وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على

أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 21 موظف موزعين على

مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي:¹

¹ رئيس مصلحة القروض ، البنك الوطني الجزائري ، وكالة تيارت 540

الجدول (1.4) توزيع موظفي وكالة تيارت.

Directeur d'agence	01	المدير
Directeur adjoint	01	المدير المساعد
Chef service	04	رؤساء المصلحة
Chef de section	04	رؤساء الأقسام
Charge d'étude	04	مكلفون بالدراسة
Guichier	02	مكلفون بالزبائن
Agent de sécurité	03	أمناء الصندوق
Femme de ménage	02	موظفي الشباك
Total	21	المجموع

المصدر : نائب المدير ، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

يذكر أنا وكالة تيارت للبنك الوطني الجزائري عرفت تنظيما إداريا جديدا بداية هذه لسنة 2017 ،

كان القصد منه تحسين أداء الوكالة نحو عملائها من خلال الفصل بين الخدمات المقدمة أمام

الشبابيك (front office)

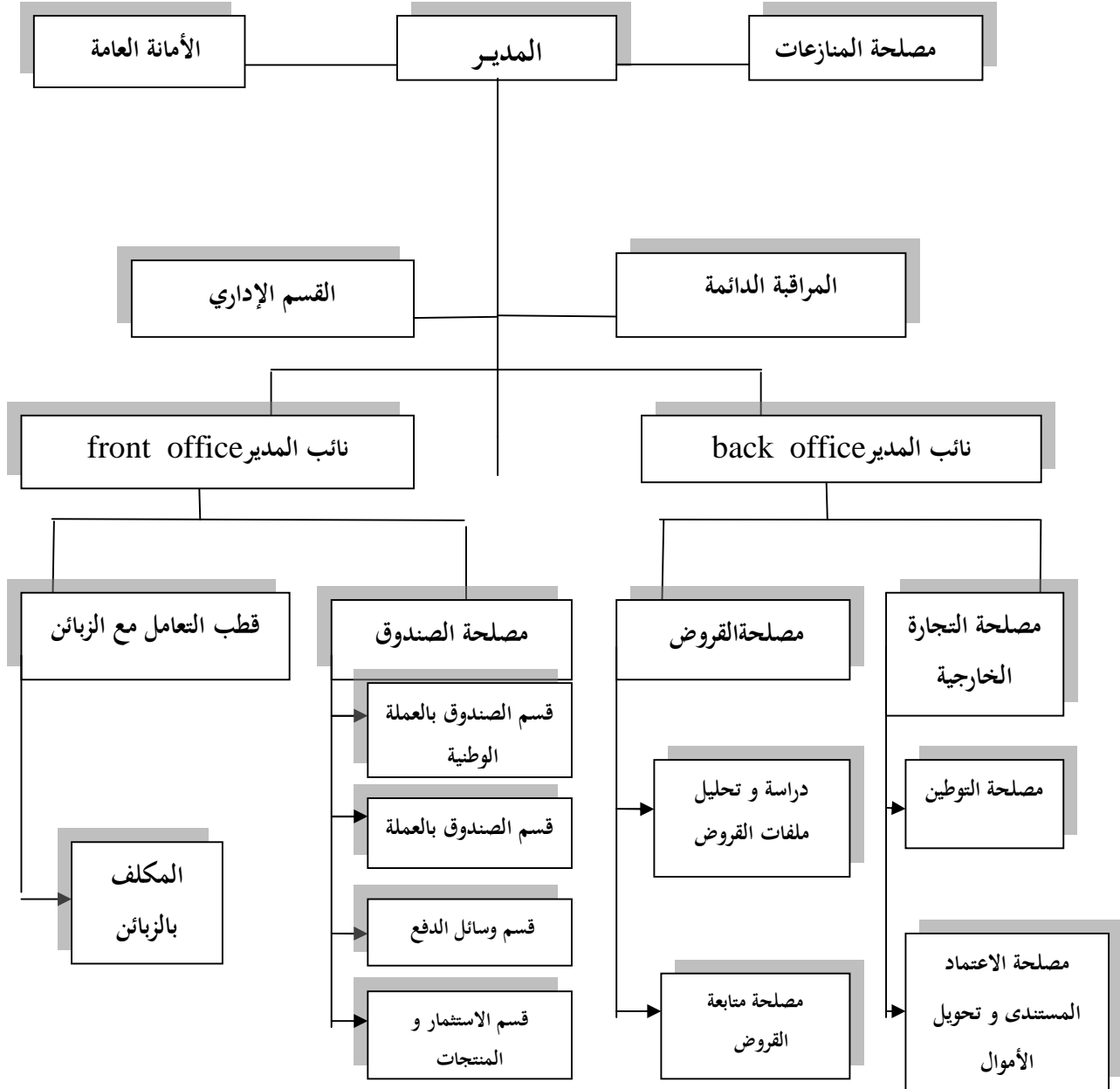
و تلك الخاصة بمنح القروض و عمليات التجارة الخارجية (back office) ، في ضل رغبة البنك

عصرنة خدماته و تحديد دقيق للمسؤوليات داخل الوكالة و أيضا تسهيل حصول العملاء على

خدمات مختلفة و متنوعة و ذات جودة في أفضل الظروف

ثانيا : الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري

الشكل (2.4) الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري



المصدر : نائب المدير ، وكالة البنك الوطني الجزائري تيارت 540

ثالثا: الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لزبائنه

يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه من أفراد، مهنيين وحرفيين ومؤسسات تشكيلة واسعة من الخدمات

نلخصها فيما يلي:¹

1- الخدمات المقدمة للأفراد: وتضم مايلي:

- خدمات الودائع، خدمات فتح حساب شيكي، حساب بالعملة الصعبة، وإصدار الشيكات.

- خدمات الإيداع، السحب، الدفع والتحويل بالدينار أو بالعملة الصعبة.

- خدمات النقدية: وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه، الذين يملكون حساب

شيكي، بطاقة السحب CIB والتي تسمح لهم بالقيام بسحب النقود في أي وقت (24 سا / 24 /

سا)، و7 (أيام / 7 أيام) وذلك على مستوى كل موزعات الصرف الآلي المختلفة

- خدمات المساعد: يقوم البنك الوطني الجزائري بإسداء النصح والاستشارة لزبائنه، عن طريق

أشخاص مكلفين بذلك على مستوى كل فرع من فروعهم، وذلك بتقديم حلول مكيهة حسب حاجة

كل زبون.

- خدمات الادخار والتوظيف: يضع البنك الوطني الجزائري أيضا تحت تصرف زبائنه دفترا للادخار

وذلك لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود ، بالفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة الزبون.

- تمويل العقارات : يخص هذا المنتج تمويل العقارات كالسكنات جديدة، سكنات قديمة، توسيع، بناء

ذاتي.

¹ تم تلخيص خدمات البنك الوطني الجزائري بناء على ا معلومات المستقاة من: الموقع الرسمي للبنك الوطني

الجزائري <http://www.bna.dz>

-تمويل السيارات : يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل السيارات السياحية الموجهة للأفراد

خدمة كراء- صناديق

2-الخدمات المقدمة للمؤسسات:وتتمثل في خدمات الودائع،فتح حساب جاري،حساب

بالعملة الصعبة،وإصدار الشيكات.

-خدمات المساعدة : وتشمل إسداء النصح والاستشارة فيما يخص إنشاء،تطوير وتوسيع

المؤسسات

-خدمات الادخار والتوظيف.

-التمويلات:وتضم

تمويل الاستغلال عن طريق الصندوق (تمويل المواد الأولية،المنتجات النصف مصنعة،السلع الموجهة

لإعادة البيع،تمويل المستحقات،تمويل مسبق للتصدير). تمويل الاستثمارات.

*التمويل من خلال الإمضاء(رهن المناقصة،كفالات ضمان الأداء،ضمان الدفعة المقدمة) .

*تمويل السيارات : وتشمل تمويل السيارات النفعية.

-خدمات على مستوى دولي وتشمل:

*تنظيم تدفقات التجارة الخارجية(الاعتماد المستندي للاستيراد،الاعتماد المستندي

للتصدير،التسليم

المستندي للاستيراد،التسليم المستندي للتصدير).

*ضمانات دولية(للاستيراد والتصدير).

ويواصل البنك الوطني الجزائري تطوير خدماتها لمقدمة للأفراد من خلال تقديم منتجات جديدة مبتكرة بما في ذلك التأمين على الحياة و الممتلكات.

المبحث الثاني: ميزانية البنك الوطني وكالة تيارت

سنتطرق في هذا المبحث إلى ميزانية البنك الوطني الجزائري و وكالة تيارت

المطلب الأول: تقديم جانب الأصول

بآلاف الدينار الجزائري

ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	رقم	الأصول
305 734 845	325 840 983	168 472 240	2-1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية
238	219	212	2-2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل
788 081 331	234 935 457	569 742 230	2-3	أصول مالية جاهزة للبيع
166 797 057	503 338 888	210 394 133	2-4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية
1 384 912 137	1 515 052 812	665 625 1 831	2-p5	سلفيات وحقوق على الزبائن
14 043 819	14 043 819	14 032 319	2-6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق
2 659 570 427	2 593 212 178	646 764 2 449		مجموع الأصول المتداولة
10 929 186	9 352 557	12 678 581	2-7	الضرائب الحالية - الأصول
715 320	765 351	643 381	2-7	الضرائب المؤجلة - الأصول
78 034 835	29 769 699	39 924 437	2-8	أصول أخرى
49 986 094	44 652 322	77 806 314	2-9	حسابات التسوية
22 813 283	19 477 640	17 467 981	2-10	اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة والشركاء
				عقارات استثمارات
21 150 516	21 621 980	22 190 068	2-11	الأصول الثابتة المادية

171 517	229 492	261 760	2-12	الأصول الثابتة غير المادية
				فارق الحياة:
18 300 751	116 869 041	972 522 170		مجموع الأصول الثابتة
2 843 371 178	2 719 081 219	619 286 2 620		إجمالي الأصول

من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: تقديم جانب الخصوم

بآلاف الدينار الجزائري

ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	رقم	الخصوم (الالتزامات)
340 355 168				البنك المركزي
195 741 959	419 633 547	162 789 197	2-13	ديون اتجاه الهيئات المالية
1 673 844 881	1 732 218 308	742 545 916 1	2-14	ديون اتجاه الزبائن
14 245 846	19 020 482	18 698 362	2-15	ديون ممثلة بورصة مالية
12 418 096	12 143 540	9 958 714	2-16	الضرائب الجارية - خصوم
2 236 605 950	2 183 015 877	933 992 216 1		ديون قصيرة الأجل
535 633	533 280	389 090	2-17	الضرائب المؤجلة - خصوم
140 671 583	107 120 613	288 693 599	2-18	خصوم أخرى
79 065 313	64 619 063	91 192 610	2-19	حسابات التسوية
38 172 236	33 960 614	23 990 196	2-20	مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء
				إعانات التجهيز - إعانات أخرى الاستثمارات
92 063 068	91 380 217	68 044 201	2-21	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
14 000 000	14 000 000	14 000 000	2-22	ديون تابعة
364 507 833	311 613 787	486 309 696		ديون طويلة الأجل
242 257 395	224 451 555	200 017 374		أموال خاصة (ملكية)
41 600 000	41 600 000	41 600 000	09	رأس المال
				علاوات مرتبطة برأس المال
155 567 232	131 029 808	106 245 349	2-23	الاحتياطيات

-6 155 252	2 458 804	2 562 137		فارق التقييم
14 122 289	14 122 289	14 122 289	2-24	فارق إعادة التقييم
5 703 139	5 703 139	5 703 142	2-25	ترحيل من جديد (-/+)
31 419 896	29 537 515	29 784 457	2-26	ترحيل السنة المالية (-/+)
2 843 371 178	2 719 081 219	620 619 286 2		مجموع الخصوم

من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: عرض قائمة النتائج

4-2- خارج الميزانية:

بآلاف الدينار الجزائري

ديسمبر 2016	2015	ديسمبر 2014	رقم	الالتزامات
873 975 119	1 129 826 423	719 003 1 201		الالتزامات المقدمة
10 451 808	6 080 789	797 563 25	3-1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية
274 487 762	332 213 411	584 847 328	3-2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن
317 972 415	508 441 444	253 621 568	3-3	التزامات التمويل بأمر من الهيئات المالية
271 063 134	283 090 779	082 772 297	3-4	التزامات ضمان بأمر من الزبائن
			3-5	التزامات أخرى ممنوحة
995 757 495	1 108 724 815	270 618 1 096		إلتزامات محصل عليها
			3-6	إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية
430 461 923	543 429 242	975 045 530	3-7	إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية
565 295 752	565 295 573	295 573 565	3-8	التزامات أخرى محصل عليها

من إعداد الطالبتين

3-4 حساب النتائج:

بآلاف الدينار الجزائري

ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	رقم	العنوان
177 236 129	202 778 140	111 560 106	4-1	+فوائد ونواتج مماثلة
955 586 -27	634 023 -25	24 588 757	4-2	-فوائد وأعباء مماثلة
2 685 271	2 060 095	1 785 268	4-3	+عمولات (نواتج)
-81 443	-156 343	47 262	4-4	-عمولات (أعباء)
35	22	19	4-5	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل
-468 723	35 661	265 133	4-6	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع
214 322	153 871	132 073	4-7	+نواتج النشاطات الأخرى
-12 287	-20 814		4-8	-رسوم للنشاطات الأخرى
558 825 103	641 247 116	89 106 580	4-9	الدخل المصرفي
787 304 -22	353 445 -18	15 871 056	4-10	-أعباء استغلال عامة
-1 415 820	-1 377 532	1 325 244	4-11	-مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية
79 355 701	96 910 270	71 910 280	4-12	الاجمالي للاستغلال
431 055 -56	647 052 -59	74 801 315	4-13	-مخصصات المؤونة، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد
20 965 730	4 440 056	42 787 301	4-14	+استرجاعاتالمؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة

43 890 376	41 703 274	39 896 266	4-15	الاستغلال
			4-16	+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى
			4-17	+ العناصر غير العادية (نواتج)
		153 068	4-18	- العناصر غير العادية (أعباء)
43 890 376	41 703 276	39 896 266	4-19	الميزانية
470 480 -12	165 759 -12	9 958 741	4-20	ضرائب على النتائج وما يماثلها
31 419 896	29 537 515	29 784 457	4-21	الصافي للسنة المالية

من إعداد الطالبتين

المبحث الثالث: التنبؤ بالتعثر المصرفي باستخدام النماذج

يتطرق هذا المبحث إلى دراسة النماذج التنبؤية بالتعثر المصرفي، والتي تعتمد في صياغتها على النسب المالية لتحليل المالي إما بشكل منفرد أو مجتمعة وتباين هذه النماذج من حيث دقة التنبؤ وعمر وحجم المصرف.

المطلب الأول: التنبؤ بالتعثر المصرفي استنادا إلى نموذج التمان (Altman)

أولا: يتم الاعتماد على نموذج Altman بناء على المعادلة التالية:

$$Z1=1.2X_1+1.4X_2+3.3X_3+0.6X_4+1X_5$$

وباعتبار أن هذه المعادلة تخص المؤسسات الصناعية والإنتاجية تم إستحداث معادلة من طرف التمان تخص المصارف والمؤسسات الخدمائية والتي لا تتضمن المتغير X_5 (نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول). بالشكل التالي:

$$Z_{scor}= 3.2+6.56X_1+3.26X_2+6.72X_3+1.05X_4$$

و بتطبيقها على البنك الوطني الجزائري :

الجدول رقم (3-2) نموذج التمان. بالآلاف دج: K

المتغير	النسب المالية	الوزن النسبي	2014	2015	2016
X ₁	نسبة رأس مال العامل / إجمالي الأصول	6.56	1.290	0.989	0.9750
X ₂	الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول	3.26	0.0068	0.0065	0.0065
X ₃	نسبة الربح قبل ف و ض / إجمالي الأصول	6.72	0.1021	0.1028	0.1034
X ₄	نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الخصوم	1.05	0.080	0.086	0.089

من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية.

$$Z_{scor}_{2014}=3.25+1.2464+0.0068+0.1021+0.080$$

$$Z_{scor}_{2014}=4,6853$$

بما أن Zscor أكبر من 2.90 هذا يدل على أن البنك الوطني الجزائري ناجح.

$$Z_{scor}_{(2015)}=3.25+0.984+0.0065+0.1028+0.086$$

$$Z_{SCOR(2015)}=4.4293$$

بما أن Zscor أكبر من 2.90 هذا يدل على أن البنك الوطني الجزائري ناجح:

$$Z_{scor(2016)}=3.25+0.9184+0.0065+0.1034+0.089$$

$$Z_{scor(2016)}= 4.3673$$

بما أن Zscor أكبر من 2.90 هذا يدل على أن البنك الوطني الجزائري ناجح

ثانياً: التعليق على النتائج:

لغرض التأكد من دقة النتائج التي تم التوصل إليها، فإنه سوف يتم مقارنة قيمة المؤشر (Z) مع عناصر

المعادلة بصفتها تمثل مؤشرات مهمة لاحتمال تعرض البنك الوطني الجزائري للتعثّر كالتالي:

1- فبالنسبة للعنصر الأول والمتمثل بصافي رأس المال العامل وهو أحد نسب السيولة هناك علاقة قوية

بين قيمة Z و بين هذا المؤشر بحيث لو كانت هته النسبة سالبة تكون قيمة Z سالبة وهذا منطقي إذ أن

صافي رأس المال العامل المنخفض يدل على عدم وجود سيولة وبالتالي يشير إلى أن المصرف يحقق خسائر

كبيرة وغير قادرة على تسديد التزاماتها على عكس البنك الوطني الجزائري الذي يتمتع بسيولة عالية .

2- أما العنصر الثاني والمتمثل بالأرباح المحتجزة فإنه يلاحظ أن النسبة منخفضة نوعا ما وثابت طوال مدة

الدراسة و هذا دليل على أن المصرف لا يحتفظ بنسبة معينة من الأرباح لأنه يتمتع بسيولة عالية و قدرة

على التسديد أما لو كانت النسبة سالبة فهو دليل على تعثر المصرف و وجود عجز متراكم لكن وجب

على البنك الوطني الجزائري الرفع من هته النسبة لمواجهة الظروف الطارئة .

3- أما العنصر الثالث والمتمثل بنسبة الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الموجودات والذي يطلق عليه

البعض أيضاً معدل العائد على الاستثمار فنجد أن هناك علاقة بين هذه النسبة وبين قيمة Z فكلما كانت

هته النسبة موجبة تكون القيمة الإجمالية موجبة و مع ذلك فان هته النسبة كانت ثابتة و منخفضة طوال

مدة الدراسة هذا يدل على أن البنك الوطني الجزائري لا يدخل في مشاريع استثمارية و من المفروض

الدخول فيها للحفاظ على الاستثمارية و كذلك تقيس هته النسبة قدرة الموجودات على توليد أرباح.

4_ أما العنصر الرابع و المتمثل في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الالتزامات فنجد أن قيمتها موجبة لكن منخفضة هذا دليل على عدم قدرة البنك الوطني الجزائري على التمويل الذاتي لالتزاماته و تغطيتها و ذلك راجع لثبات رأس المال و انخفاض الأرباح المحتجزة وكذلك ارتفاع الديون المتوسطة الخطورة .

- وبالتالي يمكن القول أن مجمل الوضعية المالية للبنك الوطني الجزائري بناء على السنوات(2014-2015-2016) في حالة جيدة وبعيد عن التعثر.

المطلب الثاني: التنبؤ بالتعثر المصرفي باستخدام نموذج Sherrord

اولا: يتم الإعتماد في نموذج Sherrord على المعادلة التالية:

$$Z=17X_1+9X_2+3.5X_3+20X_4+1.2X_5+0.1X_6$$

دج Kda

الجدول رقم (3-3) نموذج شيرورد

المتغير	النسب المالية	الوزن النسبي	2014	2015	2016
X ₁	رأس المال العامل /الإجمالي للأصول	17	3.345	2.564	2.528
X ₂	الأصول السائلة /إجمالي الأصول	9	8.41	8.58	8.41
X ₃	حقوق المساهمين /إجمالي الأصول	3.5	0.30	0.30	0.308
X ₄	صافي ربح قبل /إجمالي الأصول	20	0.26	0.28	0.29
X ₅	إجمالي الأصول /إجمالي خصوم(خارج النتيجة)	1,2	1.213	1.213	1.213

0.131	0.178	0.116	0.1	حقوق المساهمين/الأصول الثابتة	X ₆
-------	-------	-------	-----	----------------------------------	----------------

من اعداد

الطالبتين انطلاقا من الميزانية.

$$Z_{scor(2014)}=3.345+8.41+0.26+0.30+1.213+0.116=13.6444$$

$$2.564+8.58+0.28+0.30+1.213+0.17=13.115Z_{scor(2015)}=$$

$$Z_{scor(2016)}=2.528+8.41+0.29+0.308+1.213+0.13=12.88$$

بما أن $Z < 520$ في السنوات الثلاث هذا دليل على أن البنك يحتوي على قروض متوسطة المخاطرة.

ثانيا: التعليق على النتائج:

بما أن قيمة Z تدخل ضمن الفئة الثالثة أي القروض ذات المخاطر المتوسطة هذا يدل على أن أصحاب القروض سيتأخرون عن التسديد في الموعد المحدد، وهذا يعني أن البنك الوطني الجزائري ليس في مأمن إذا لم يحوط بشكل جيد من المخاطر المحيطة بهته القروض وتكوين مخصص مناسب للقروض المشكوك فيها لان أساس التعثر في المصارف يرجع إلى تعثر القروض وذلك في الوقت الحالي قبل فوات الأوان.

المطلب الثالث: التنبؤ بالتعثر المصرفي باستخدام نموذج KIDA

يتم الإعتماد على هذا النموذج بالمعادلة التالية:

$$Z = 1,042 X1 + 0,42 X2 + 0,42 X3 + 0,463 X4 + 0,271 X5 -$$

دج

- الجدول ر(3-4) نموذج كيدا

المتغير	النسبة المالية	الوزن النسبي	2014	2015	2016
X1	صافي الربح قبل الضرائب/إجمالي الأصول	1.042	0.0159	0.0159	0.0160

0.0355	0.0343	0.0319	0.42	حقوق الملكية/إجمالي الخصوم	X2
0.4307	0.4394	0.4307	0.42	الأصول السائلة/الخصوم المتداولة	X3
0.0210	0.0238	0.0197	0.463	الإيرادات/إجمالي الأصول	X4
0.029	0.0324	0.0248	0.271	النقدية/إجمالي الأصول	X5

من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية

$$Z_{scor}(2014)=0.523$$

$$Z_{scor}(2015)=0.5458$$

$$Z_{scor}(2016)=0.5326$$

بما أن نتائج نموذج KIDA موجبة خلال ثلاث سنوات للدراسة يمكن القول أن المصرف في حالة جيدة وابتعادهنالتعثر المالي لكن قيمة الأمان منخفضة لأنه يأخذ قيم منخفضة.

المطلب الرابع: استخراج النسب المالية المطبقة من طرف البنك الوطني الجزائري

انطلاقاً من نموذج بيفر Beaver

أولاً: حساب النسب المالية الخاصة بالسيولة من خلال اشتقاقها من نموذج Beaver

الجدول رقم (3-5): نسبة التداول

2016	2015	2014	طريقة الحساب	النسبة المالية
1.189	1.187	1.266	الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة	التداول

من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية

التعليق:

بما أن نسبة التداول أكبر من الواحد هذا دليل على البنك يتمتع بسيولة عالية و هذا ما تم اثباته مسبقا.

ثانيا: حساب نسب الرفع المالي:

الجدول رقم (3-6):نسب الرفع المالي:

النسبة المالية	2014	2015	2016
إجمالي الأصول/إجمالي الديون	1.082	1.089	1.093
الأموال الخاصة/إجمالي الديون	0.082	0.089	0.093
الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	1.169	1.920	1.149

من إعداد الطالبتين بناء على الميزانية

التعليق 1:

نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي الديون أو ما يسمى بنسبة قابلية السداد أكبر من الواحد خلال سنوات الدراسة وهذا يعكس قابلية البنك على تغطية الديون في حالة التعثر.

التعليق 2:

نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الديون أو ما تسمى بنسبة استقلالية مالية وفي هذه الحالة كانت النسبة أقل من الواحد خلال سنوات الدراسة وذلك لارتفاع قيمة الديون المتوسطة الأجل وثبات حجم رأس المال الخاص.

التعليق 3:

نسبة الأموال الخاصة إلى الأصول الثابتة أو ما تسمى بنسبة التمويل الذاتي أكبر من الواحد خلال سنوات الدراسة وهذا دليل على حالة جيدة للبنك إذ يمكن تمويل أصولها الثابتة عن طريق الأموال الخاصة دون الحاجة إلى الديون.

لكن في الاجمال لا يمكن الاعتماد على على النسب المالية في شكل منفرد لأنها تقوم بتقييم المصارف و ليس التنبؤ بالتعثر المصرفي على عكس النسب المجتمعة في شكل نموذج .

خلاصة:

من خلال ما تم تطبيقه من نماذج لمعرفة حالة البنك والتنبؤ بتعثره يمكن القول أن البنك في وضعية مالية جيدة بعيد كل البعد عن التعثر المصرفي، يتميز بسيولة عالية وقروض ذات مخاطر متوسطة وبالتالي يجب مراجعة سياستها الاقراضية لأنها اساس التعثر في المصارف وكذلك يتمتع البنك الوطني الجزائري بقدرة على التمويل الذاتي وقدرة على السداد في حالة مواجهة مشاكل.

خاتمة

خاتمة:

حدث تغيير كبير على المصارف نظرا للتحويلات والتطورات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المصرفية حيث توسع نشاطها ونطاق أعمالها مع العملاء والمؤسسات سواء على المستوى الداخلي أو الدولي مما أدى إلى زيادة مخاطرها المصرفية وتنوعها وبالتالي إرتفاع إمكانية تعثرها مما يؤثر على المصرف بشكل خاص وعلى الإقتصاد بشكل عام.

وفي ظل أن النتائج التي تظهرها القوائم المالية الحتامية لم تعد قادرة على تقييم الأداء والوضع المالي للمصرف كان لا بد أن تخضع هذه القوائم لأدوات وأساليب التحليل المالي الذي إكتسب بعده الاستراتيجي من خلال أدواته التقليدية والحديثة فمن خلاله تستطيع إدارة المصرف التنبؤ بالتعثر قبل حدوثه وبذلك تتدارك الوضع.

إختبار الفرضيات:

إختبار صحة الفرضية الأولى:

تم إفتراض أن التحليل المالي هو عبارة عن عملية تقييم اداء المؤسسة فقط و هاته الفرضية خاطئة بل يتعدى التحليل المالي وظيفة التقييم الى وظائف اخرى كالتنبؤ بالتعثر المصرفي و ادارة المشاريع الاستثمارية و التنبؤ بالمبيعات و ادارة المحفظة المالية .

إختبار صحة الفرضية الثانية:

تم إفتراض أن التعثر المصرفي راجع إلى المخاطر المصرفية وهذا صحيح ولكن لا يتم التنبؤ به عن طريق الأدوات التقليدية وإنما النماذج المستحدثة.

إختبار صحة الفرضية الثالثة:

تم إفتراض أن البنك الوطني الجزائري يقوم بتطبيق نماذج التحليل المالي المستحدثة وهذه الفرضية خاطئة بإعتبارها لا يطبق أي من هذه النماذج، وإنما يعتمد على بعض النسب المالية في تحليل وضعيته المالية.

النتائج:

من خلال ما تم دراسته من الجانب النظري والتطبيقي توصلنا إلى مجموعة من النتائج كالتالي:

نتائج على مستوى الدراسة النظرية:

1. أهمية ودور التحليل المالي في إتخاذ القرارات الصائبة والجيدة من خلال النسب المالية .
2. أهمية الجانب المستحدث للتحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي مستقبلا وإتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة الوضع قبل الإفلاس عن طريق مختلف النماذج.

3. محدودية الدراسات المحاسبية في مجال التنبؤ بالتعثر المصرفي وغيابها بالجزائر.

نتائج على مستوى الدراسة التطبيقية:

1. كل النماذج التي تم تبنيها في عملية التنبؤ بالتعثر المصرفي ذات قدرة عالية ودقة.
2. بينت النتائج التحليلية أن وضعية المصرف جيدة غير أنه يجب تدارك بعض الأخطاء الخاصة بالقروض لأنها اساس تعثر المصارف.
3. إنعدام تطبيقات نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي في البنك الوطني الجزائري واغلب المصارف القائمة في الجزائر بحيث تعتمد على الأدوات التقليدية وهي النسبة المالية.
4. أهمية نموذج التمان باعتباره يقوم على نسب مالية فعالة في التنبؤ بالتعثر المصرفي وإمكانية تطبيقه في أي مصرف أو أي مؤسسة على عكس النماذج الأخرى.
5. عدم فعالية النسب المالية في التحليل الدقيق لوضعية المصرف بحيث يجب أن تكون مجتمعة في شكل نموذج.
6. يعتمد البنك الوطني الجزائري في جانب التحليل المالي على تقييم الأداء وليس على التنبؤ بالتعثر المصرفي.

الاقتراحات:

- من خلال ما تم دراسته وتطبيقه في البنك الوطني الجزائري توصلنا إلى مجموعة من الاقتراحات:
- __ يجب على المصرف مراجعة سياسته الإقراضية والائتمانية من أجل التقليل من مخاطر القروض وذلك من خلال التوضيح للعملاء أنواع القروض وشروط الحصول عليها.
 - __ يجب على المصرف زيادة رأسماله والاحتياطات باعتبارها ثابت طوال مدة الدراسة وذلك من أجل زيادة قدرة تمويلها الذاتي.

__ تحفيز المصارف على إستخدام إحدى نماذج التحليل المالي أو على الأقل نموذج واحد وهو نموذج التمان لأنه يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ بالتعثر المصرفي ولفترة كافية قبل حالة الإفلاس.

__ ضرورة تطبيق سياسات محاسبية واضحة ومحددة بشأن الإفصاح المبكر عن البيانات والنسب المالية، لإتاحة الفرصة لتطبيق النموذج والوقوف على نتائجه أولاً بأول.

__ أن تقوم الجهات الحكومية بعقد ندوات مع المصارف من أجل توعيتهم بمخاطر التعثر وكيفية التنبؤ به مسبقاً.

__ تطوير البرامج الإلكترونية المعتمدة من طرف البنك الوطني الجزائري.

آفاق البحث:

من خلال إجراءنا لهذه الدراسة تبين لنا أن هناك بعض الجوانب المكتملة لازالت تحتاج إلى المزيد من التحليل والبحث، فلكل دراسة قصور ونقص لذلك نقترح بعض الآفاق لمواصلة البحث تمثلت فيما يلي:

__ دور نماذج التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي في الجزائر.

__ دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي في الجزائر.

__ نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المؤسسات المصرفية القائمة في الجزائر.

وفي الأخير نتمنى أن يكون فاد هذا البحث في تقديم معلومات مهمة وقيمة يستطيع الباحث الاستفادة منها.

قائمة المراجع

قائمة الكتب باللغة العربية

1. أحمد ماهر و محمد فريد الصحن، اقتصاديات الإدارة، مكتب عربي الحديث، الإسكندرية، 1987.
2. أحمد حلمي جمعة، وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية-مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج، عمان، 2003.
3. أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية-مدخل إدارة المخاطر، ط1، الذاكرة، عمان، 2013.
4. اوصد جميل توفيق، الادارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980،
5. بولج ناستنهارت، ومارش الرومني، نظم المعلومات المحاسبية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009.
6. جليل كاظم مداول العارضي، الادارة المالية المتقدمة مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية، الطبعة الاولى، دار صفاء، عمان، 2013.
7. جمال الدين، احمد عبد الله، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، دار الجامعية الاسكندرية، 2010.
8. جمال الدين محمد المرسي واحمد عبد الله، الادارة المالية اتخاذ القرارات، دار الجامعية، 2010،
9. جمال حامد، أساليب التنبؤ، سلسلة التنمية، عدد 14، المعهد العربي للتخطيط، كويت، 2003
10. جميل احمد توفيق، اساسيات الادارة المالية، دار النهضة، بيروت، 1987،
11. جورج فوستر، تحليل القوائم المالية، دار المريخ، الرياض، 2003،

12. حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر"، دار اليازوري، عمان، 2013.
13. حمزة الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق، عمان، 2000
14. حمزة محمود الزبيدي، اساسيات الادارة المالية، دار الوراق، الاردن، 2006،
15. داود عثمان، "إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره،" ط1، دار الفكر، عمان، 2013.
16. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الادارة المالية المعاصرة، طبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2009،
17. زياد رمضان ومحفوظ جودة، ادارة مخاطر الائتمان، شركة ع متخذة، القاهرة، 2008،
18. زياد رمضان، محفوظ جودة، إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، 2008.
19. طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999
20. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر، 2002،
21. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، ط2، دار الجامعية، القاهرة، 2007،
22. عامر عبد الله، التحليل والتخطيط المالي المتقدم، دار البداية، عمان، 2015
23. عبد الغفار حنفي، "إدارة المصارف-السياسات المصرفية-، تحليل القوائم المالية-الجوانب التنظيمية في البنوك التجارية والإسلامية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
24. عدنان تايه النعيمي وآخرون، الادارة المالية النظرية والتطبيق، ط 4، دار المسيرة، عمان، 2011،

25. عدنان تايه النعيمي وراشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري، الاردن، 2001،
26. عساف محمود، إدارة المنشآت المالية، بدون دار نشر، الإسكندرية، 1979،
27. علي العوضي، الديون المتعثرة تسويقها وتعيينها، المكتبة المصرفية، مصر، 2004،
28. فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، 2000
29. فضالة أبو الفتوح، إستراتيجية القوائم المالية، دار الكتاب العالمية للتوزيع، القاهرة، 1955
30. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، فلسطين، 2006.
31. فيصل محمود الشواورة، مبادئ الادارة المالية، ط1، المسيرة، عمان، 2012.
32. كمال الدين مصطفى الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2009
33. مبارك سلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004،
34. محسن محمد الحضيبي، الديون المتعثرة-الظاهرة والأسباب-العلاج، ط1، دار إيتراك، القاهرة، 1996
35. محسن أحمد الحضيبي، الديون المتعثرة، طبعة1، ايتراك للنشر والتوزيع، 1998
36. محمد أبو ناصر، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، دار وائل، عمان ، 2008.
37. محمد الحمزاوي، إقتصاد الإتمان المصرفي، منشأة المعارف، إسكندرية، 1997،
38. محمد روح، نظم الإنذار المبكر للأزمات المالية، مجلة البنوك، عدد 26، فلسطين، 2005
39. محمد قاسم ، اساسيات الادارة المالية، طبعة الاولى، دار الفكر، عمان، 2011
40. محمد نظير رياض ، الإدارة المالية والعمولة، المكتبة العصرية ،المنصورة ، 2001 .

41. محمدروح، نظم الإنذار المبكر للأزمات المالية، مجلة البنوك، عدد 26، فلسطين، 2005.
42. محمود فيصل الشواورة ، مبادئ الإدارة المالية إطار النظري و تطبيقه ، دار المسيرة ، الأردن، 2013.
43. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006،
44. منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليل معاصر، دار كتب عربي، الاردن، 2007،
45. منير شاكر واخرون، تحليل مالي مدخل صناعة القرار، دار وائل، عمان، 2008،
46. مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، عمان، 2006.
47. هيثم محمد زغيبي، الادارة والتحليل المالي، دار الفكر، الاردن، 2000

قائمة الاطروحات والمقالات:

1. احمد حمد غريب،مدخل محاسبي مقترح لقياس والتنبؤ بتعثر شركات دراسة ميدانية في قطاع أعمال جمهورية مصر العربية، جامعة الزقازيق، كلية التجارة،مجلة البحوث التجارية،المجلد 23،العدد الأول،2001.
2. بهتاس عباس، "الإصلاح المال وتسيير المخاطر المصرفية -حالة الجزائر"-،رسالة مقدمة لنيل شهادة ا لدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2012-2013.
3. حساني بوعلام، إدارة مخاطر التعثر المصرفي،رسالة في إطار الحصول على شهادة الماجستير،تأمينات وبنوك،جامعة ابن خلدون، 2012.

4. ربحان الشريف، مسألة كفاءة وفعالية النماذج الكمية للتنبؤ بالتعثر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 30، 2002
5. سعاد عون الله، إستراتيجية إدارة التعثر المصرفي، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2013.
6. طالب صلاح عبد الرحمان، تكييف أدوات التحليل المالي لقياس نجاح المؤسسات، رسالة في إطار الحصول على شهادة الدكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الموصل، بغداد، 2002.
7. عباس حميد التميمي وعمار عبد الرزاق، التنبؤ بالتدفقات النقدية بإستخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي، مجلد إقتصاد والإدارة، مجلد 21، عدد 84، جامعة بغداد، 2015.
8. عبد الله محمد ناجي محمد، دور المعلومات محاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي لأغراض الاندماج بالتطبيق علي البنوك التجارة اليمنية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2009.
9. عصام محمد الصالح، تحليل بقاء المنشآت دالة للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة كلية الرافدين، العدد 4، الرافدين، 2000.
10. عمار أكرم عمار الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي، رسالة مقدمة استكمالاً، ماجستير علوم المحاسبة والتمويل، جامعة الاسلامية غزة، 2008.
11. عمر بوعزيز، قشوش حرزالله، التنبؤ بخطر منح القروض بطريقة القرض التنقيطي، مذكرة مهندس دولة، رسالة غير منشورة معهد الوطني للتخطيط والإحصاء، غرداية، 2000، ص 10.
12. عمر محمد فهمي وحازم السراج، تقدير نماذج التنبؤ في سوق رأس المال، مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماجستير علوم اقتصادية، جامعة الأردن، 2005.
13. غازي عبد العزيز سليمان، قيمة المعلومات المحاسبية التنبؤية ودورها في الرقابة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 03، العدد 7، 2007.

14. غالب شاكر بجيت، إستخدام نموذج **sherored** للتنبؤ بالفشل المالي – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في الفترة من 2009 م – 2013
15. محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاد الائتمان المصرفي "دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 370.
16. ناجي وليد الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، طبعة الاولى، دار وائل، عمان،
17. نسيلي جهيدة، أثر العجز المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماجستير، كلية التجارة، الجزائر، 2005.
18. نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة تطبيقية، طبعة الاولى، دار البداية، عمان، 2012
19. نوري موسى شنفنقري وآخرون، نموذج مقترح للتنبؤ بالتعثر المصرفي في فلسطين، رسالة في إطار الحصول على شهادة الماجستير، قسم المحاسبة و التحويل، 2010.
- قائمة المراجع بالفرنسية:
20. Amine taraz. financières et réglementation risques bancaires.déréglementation prudentielles puf.france.par.1996.
21. Anne britton and ohriswaterston ,financialaccounting, faiancial times, united kingdsun, 1999.
22. Gorge t.freid ,esemsials of financeanalyses, johnwiley and sons , inc, hobekem , nejersey 3 th ed, .2003
23. Pierre puncher, mesure de la performance financiere, 1993
24. Richard lewsdavidpendrillK. Advanced financialaccounting .financial time .2000.
25. Rose and athers ,corporate finance , Mc grout – Hill , fifthedition 1999.

قائمة المواقع الالكترونية:

1. شريف للريحان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، www.4shared.com موقع البنك الوطني الجزائري على الانترنت www.bna.dz.
2. عبد النبي إسماعيل الطوفي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية. www.kantakji.com.
3. مقال حول أساليب المستخدمة في التنبؤ www.acc4arab.com.